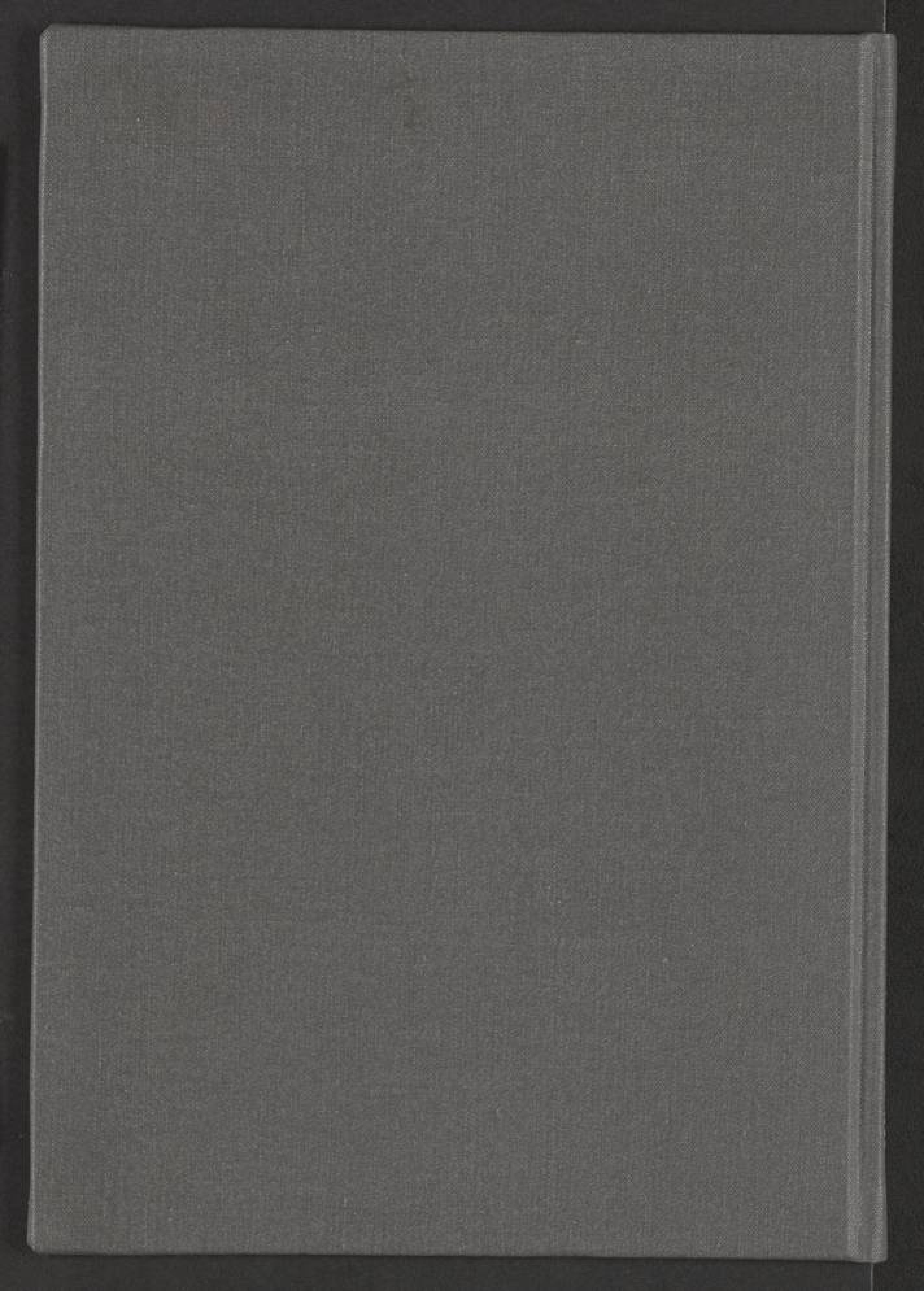
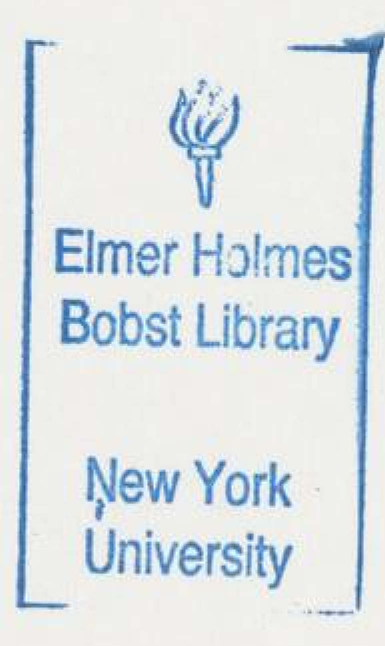



BOBST LIBRARY
3 1142 02888 4156


Elmer Holmes
Bobst Library
New York
University





الاقتصاد اللبنانى

[illegible]

Badre, Albert Y.
II

جامعة الدول العربية
معهد الدراسات العربية العالية

/Muḥādarāt fī al-iqtiṣād al-Lubnānī

محاضرات
فى
الاقتصاد اللبنانى

ألقاها
الدكتور
البرت بدره

[على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية]

١٩٥٤

١٩٥٥

مقدمة

إن هذه السلسة مؤلفة من تسع محاضرات عن الاقتصاد اللبنانى تعطى ثلاث منها فى الأسبوع لمدة ثلاثة أسابيع ويكون ذلك فى أيام السبت والاثنين والأربعاء .

أما هذه المحاضرة الأولى فهى محاضرة تمهيدية لا تدخل فى لب الموضوع وقد قسمتها إلى ثلاثة أقسام : فى القسم الأول سأشرح خطة عرض الموضوع الذى نحن بصدده (الاقتصاد اللبنانى) أى أننى سأعلن مواعيد المحاضرات المقبلة وأعطيكم لمحة خاطفة فى المادة التى ستنطوى عليها كل من هذه المحاضرات لكى تكونوا على بينة من أمرها فتنظموا برنامجكم وقراءتكم على ضوء هذا الاطلاع .

أما القسم الثانى من محاضرة اليوم فسأخصصه لتعيين بعض المراجع والتعليق عليها حتى إذا شئتم أن تستنيروا بها تكونون قد أخبرتم قبلا بمحتوياتها ومن هنا تستطيعون الحكم مبدئيا على مدى صلاحها للإيفاء بأغراضكم ، ويمكنكم إذذاك أن تفاضلوا بينها وتعتمدوا للمراجعة ماتعتقدونه مفيدا لكم . وأنا شخصياً أعتقد أن التعليق على المراجع قبل ولوج موضوع ما يسهل كثيراً مهمة الطالب ويوفر له وقتا ثمينا .

والقسم الأخير من محاضرة اليوم سأضمنه لمحة خاطفة عن الكيان اللبنانى عامة ، بما فى ذلك الناحية السياسية والاجتماعية ، وبالأخص حيث تؤثر هذه فى الناحية الاقتصادية . وسأشير فى هذه التوطئة إلى الارتباطات الشرائية بين لبنان وسائر شقيقاته العربيات . كما أننى سأبرز نواحى الاختلاف وتأثير ذلك الاختلاف فى نوع النشاط الاقتصادى وما ينجم عن ذلك من تفاعل وتكامل فى بعض الحقول الأخرى بين الاقتصاد اللبنانى والاقتصاد العربى العام :

فلننتقل إذن للقسم الأول حيث نرسم هيكلا لهـذه السلسلة فأعطيكم فكرة خاطفة عن المواضيع التى سنعالجها فى المحاضرات المقبلة .

هيكل السلسلة

تقسم هذه السلسلة فى الواقع إلى أربعة أقسام : القسم الأول مؤلف من محاضرة واحدة هى هذه المحاضرة التمهيدية التى نعرض فيها هيكل السلسلة ونعين المراجع التى يحسن اعتمادها ونعرض قليلا إلى الكيان اللبنانى العام من حيث تأثيره فى الأنظمة الاقتصادية .

وأما القسم الثانى فيشمل خمس محاضرات وصفية وتحليلية لمختلف وجوه النشاط الاقتصادى القائم فى لبنان اليوم ، وقد قسمنا الجسم الاقتصادى اللبنانى إلى قطاعات خمسة عالجنا كلا منها فى محاضرة مستقلة بحيث يتسنى لمن تحكم عليه ظروفه بالتغيب عن محاضرة ما أن يفيد من المحاضرة التى تليها دون عائق . فالمحاضرة المقبلة ستدور حول القطاع الزراعى والمحاضرة الثالثة سيكون موضوعها القطاع الصناعى والمحاضرة الرابعة ستعالج التجارة وميزان المدفوعات والمحاضرة الخامسة ستخصص لمعالجة قطاع الخدمات والمحاضرة السادسة ستتناول القطاع المالى بشقيه الحكومى والخاص .

ففى هذا القسم المؤلف من خمس محاضرات تهدف إلى وصف الاقتصاد اللبنانى وإظهار العوامل التى تؤثر فى مختلف نواحى النشاط الاقتصادى ومقارنة النتائج اللبنانية بنتائج بلدان أخرى عربية وشرقية وغربية لكى نتبين مركز الاقتصاد اللبنانى بالنسبة إلى اقتصاد غيره من البلدان . وبالإضافة إلى هذا الأسلوب الوصفى سنلجأ إلى شىء من العرض التحليلى حيث نظهر عند الحاجة مواطن الضعف فى بعض النواحى الاقتصادية ونبين العوامل التى تسبب هذا الضعف سواء أكانت عوامل اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية ونشير فى بعض الأحيان إلى كيفية النهوض بالنواحى الضعيفة مظهرين

العقبات المعترضة ومقترحين سبل التغلب عليها مع العلم أننا لن نستطيع التوسع فى هذه الناحية التحليلية لأن معظم الوقت المتاح لنا سيصرف فى عرض مختلف نواحى النشاط الاقتصادى اللبنانى عرضاً وصفياً .

والقسم الثالث من هذه السلسلة يشمل محاضرتين :

الأولى : موضوعها السياسة الاقتصادية فى لبنان واتجاهاتها .

والثانية : موضوعها الإنماء الاقتصادى وسبل تمويله .

ففى هـذا القسم الذى يحوى هاتين المحاضرتين نلقى نظرة على مستقبل الاقتصاد اللبنانى ونفحص العناصر التى تقوم عليها السياسة الاقتصادية فى لبنان . ثم نبين المصالح المتضاربة بين الصناع والتجار والزراع بين المصدرين والمستوردين . ونحلل البرامج التى تقترحها الفئات المختلفة ، ونشير إلى كيفية التوفيق بينها . وعلى ضوء ما يتراءى لنا كمقتضيات للمصلحة العامة ، مع العلم أننا فى أثناء هذا البحث سنضع الخطوط العريضة لما نعتقده سياسة اقتصادية حكيمة واقعية غير مغرقة فى المثالية والخيال من جهة، ولا منبثقة عن مصلحة فئة دون فئة من جهة أخرى .

ومتى حددنا هذه السياسة وعرفناها نعود فى المحاضرة التى تليها فنعالج مشاكل الإنماء الاقتصادى فى مختلف الحقول ، ونحاول التدقيق فى إمكاناته والتعرف إلى النواحى التى تدعو إلى الاهتمام الإنمائى قبل سواها . كذلك نعرض بعض المشاريع الإنمائية التى تدرسها الدولة وتفكر فى القيام بها فنحللها ونبين حسناتها وسيئاتها ونخلص فى بحثنا إلى التمويل الإنمائى فنتناول مصادر المال من داخلية وخارجية وحكومية وفردية ونعالج الأساليب المختلفة للتمويل معالجة نسعى فى أن نجعلها واقعية عملية صحيحة .

أما القسم الرابع والأخير من هذه السلسلة فهو محاضرة واحدة عن علاقة الاقتصاد اللبنانى ـ بالاقتصاد العربى العام ففى هذه المحاضرة سنعرف بوجه عام إلى أى مدى يكون ارتباط الاقتصاد اللبنانى بالاقتصاد العربى ،

ثم نعود فنبدى بعض الملاحظات حول مستقبل الاقتصاد العربى عامة ونعين مركز الاقتصاد اللبنانى ضمن هذا الإطار فندلى ببعض المقترحات فى سبيل تضامن اقتصادى عربى أشمل .

وهكذا نرى أن هذه السلسلة من المحاضرات تشمل أربعة أقسام :

قسم تمهيدى مؤلف من محاضرة واحدة وقسم وصفى تحليلى لواقع الاقتصاد اللبنانى مؤلف من خمس محاضرات وقسم ثالث مؤلف من محاضرتين يتناول السياسة الاقتصادية وإمكانيات الإنماء وقسم أخير مؤلف من محاضرة واحدة يعالج الاقتصاد اللبنانى حاضراً ومستقبلا فى نطاق الاقتصاد العربى الأوسع(١)

القسم الثانى

المراجع

لننتقل الآن إلى المرحلة الثانية فى هذه المحاضرة فنعرض إلى بعض المراجع التى قد يهمنا الاطلاع عليها

١ — النظام الاقتصادى فى سوريا للأستاذ سعيد حماده

من أكثر المراجع دقة وحسن إخراج وأوفاها بالطريقة العلمية الصحيحة كتاب النظام الاقتصادى فى سوريا للاستاذ سعيد حمادة . والاطلاع على

---

(١) الانتهاء من المحاضرات : لم نتمكن من تنفيذ البرنامج كما وضعناه هنا إذ أن المحاضرات استغرقت وقتا يفوق بكثير الوقت الذى قدرناه لها وعليه اضطررنا أن نحصر بحثنا فى العرض الوصفى التحليلى لواقع الاقتصاد اللبنانى فى القطاعات الآتية: الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات والمال وقد حذفنا السياسة الاقتصادية والإنماء الاقتصادى وعلاقة الاقتصاد اللبنانى بالاقتصاد العربى على أننا أدخلنا شيئا من هذا فى صلب المحاضرات الوصفية المذكورة أعلاه .

هذا الكتاب لا شك سيكون مفيداً جداً ولكن ينبغى أن أنبهكم إلى بعض التحفظات التى يجب اتخاذها إزاء هذا الكتاب بالنسبة إلى الدراسة التى نحن بصددها : أولا — أن الكتاب وضع منذ أكثر من عشرين سنة فى عهد الانتداب الفرنسى على سوريا ولبنان وهو لذلك لم يعد حديثا فإن الوضع الاقتصادى فى سوريا وفى لبنان قد تطور كثيرا ولا سيما أثناء الحرب العالمية وبعدها مما يجعل معظم الأرقام المدرجة فى هذا المرجع تعطى صورة خاطئة من حيث الوضع الحاضر أما الأحكام الاقتصادية العامة غير الرقمية فلا يزال الكثير منها لا ينطبق على الزمن الحاضر غير أن الكتاب وضع عن سوريا ولبنان كبلد واحد تابع لانتداب واحـــد ويمثل بمصالح اقتصادية مشتركة ومسيرة بإدارة مشتركة .

إن الوضع السياسى اليوم قد تغير تماما بزوال الانتداب وانفراط المؤسسة التى كانت تشرف على المصالح المشتركة بين البلدين . هذا فضلا عن أن من طبيعة الأمور أن الحكم الذى ينطبق على بلدين قد لا ينطبق على أحدهما منفرداً ، أو قد يختلف مدى تطبيقه من بلد لآخر : خذوا مثلا على ذلك الحكم القائل إن سوريا ولبنان بلدان زراعيان ـ هذا حكم صحيح إذا ما أخذ البلدان معا ونظر إليهما كبلد واحد حسبما نشاهد فى هذا المرجع ، ولكن إذا أخذا كبلدين منفصلين فلا يصح القول عن لبنان إنه بلد زراعى على الأقل لا ينطبق عليه هذا الوصف بالدرجة التى ينطبق بها على سوريا وها كم أيضا مثلا آخر : خذوا مشكلة الأمية ـ إن الأمية منتشرة فى سوريا أكثر منها فى لبنان فإذا جمع البلدان معا وقيس المستوى المئوى الموحد للأمية فإن الرقم الناتج عن ذلك لا يعطى فكرة صحيحة عن مستوى الأمية فى سوريا ولا عن مستواها فى لبنان لذلك عند قراءتكم هذا المرجع الهام يجمل بكم أن تأخذوا بعين الاعتبار أن كثيرا من الأحكام المدرجة هناك لا تنطبق على الاقتصاد اللبنانى اليوم انطباقا صادقا إما لتغير فى الأحوال أو لاختلاف فى الوضع اللبنانى بالنسبة إلى الوضع السورى.

٢ — التصميم الإنشائى فى لبنان لجبرائيل منسى

هنالك مرجع آخر فى الاقتصاد اللبنانى عامة أحدث عهدا من كتاب الأستاذ حمادة ويمتاز عليه بالنسبة إلى غرضنا بأنه يقصر معالجته على الاقتصاد اللبنانى دون سواه وهو كتاب « التصميم الاقتصادى فى لبنان » لمؤلفه جبرائيل منسى . إن قسما كبيرا من العرض المدرج فى هذا الكتاب مفيد وصحيح ودقيق ولا سيما القسم التكنولوجى الذى أشرف على وضعه السيد جوزيف نجار ولكن بحسب رأيى يشكو هـــذا الكتاب من علتين إذا تداركهما المرء أصبحت قراءة الكتاب ممتعة ومفيدة فالعلة الأولى هى أن الكاتب لا يميز تمييزا علمياً دقيقا بين الرأى والأمر الواقع . إن للمؤلف وجهة نظر يبغى الترويج لها ولا بأس فى ذلك إذا كان الكاتب دائما ينبه القارىء إلى هذا الأمر كى لا يختلط فى ذهن القارىء الرأى بواقع الحال ولكن حسبما يتراءى لى لم يوفق الكاتب فى هذا المرجع بإزاء هذه الخدمة للقارىء ، أما العلة الثانية فهى افتقار الكثير من الأرقام الواردة فى الكتاب إلى الدقة العلمية. هناك مثلا عدة جداول لا علم لى بمصدرها لأن الكاتب لم يخبرنا من أين أتى بها ولا أخفى عليكم أن جزءا من هذه الأرقام يتراءى لى بعيد الاحتمال على ضوء الدراسات الإحصائية التى أقوم بها حاليا .

٣ — التطور الاقتصادى فى لبنان للمسيو الكسندر جيب وشركاه

من المراجع الهامة التى وضعت بعد الحرب الأخيرة . تقرير لشركة بريطانية معروفة باسم المسيو الكسندر جيب وشركاه وكانت قد استقدمتها الحكومة اللبنانية لدرس الوضع الاقتصادى فى لبنان ورفع التوصيات إلى الحكومة بشأنه ، وهذا التقرير الذى وضع أصلا فى الإنجليزية قد نقل إلى العربية تحت عنوان « التطور الاقتصادى فى لبنان » . إنه مرجع من المراجع

الهامة وقد وفق واضع التقرير فى تحليل الاقتصاد اللبنانى الحديث تحليلا مفيدا صحيحا لاسيما فى الأمور التى لها علاقة بالمشاريع الإنشائية وبالإنماء .

٤ — لبنـــان سنة ١٩٥٣

إن المراجع الثلاثة المذكورة سابقا تبحث الاقتصاداللبنانى برمتهولذلك دعوتها مراجع عامة إذ أنها لاتقتصرعلى ناحية واحدة كالزراعة أو الصناعة أو التجارة ، وكلها مراجع تفصيلية تحتوى على مئات الصفحات أما إذا أردتم مرجعا عاما بشكل ملخص مقتضب يتضمن بعض الإحصاءات الهامة فإننى أحيلكم إلى المنشورة الصغيرة التى لا تتعدى ٣٤ صفحة وتدعى «لبنان ١٩٥٣» وقد أعدتها غرفة التجارة والصناعة فى بيروت بمناسبة انعقاد الدورة الثالثة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية فى مايو ١٩٥٣

٥ — تقرير البعثة الإميركية الزراعية إلى لبنان

هذا المرجع تقرير مستفيض وضعته عام ١٩٤٨ بعثة أوفدت إلى لبنان من قبل الدائرة الزراعية للحكومة الاميركية وبالرغم من أن مصدر البعثة هو وزارة الزراعة الاميركية ورغم كون معظم الخبراء أو الذين تألفت منهم البعثة خبراء زراعيين فإن التقرير قد تعدى الحقل الزراعى إلى حقول الاقتصاد الأخرى ، وعليه يمكن اعتباره من المراجع العامة ، مع العلم أن التوكيد فيه كان دائما على الناحية القـــروية ، على كل حال تجدون فيه بحثا وافيا للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية

٦ ـــ المجموعة الإحصائية اللبنانية

من المراجع العامة أيضا مرجع إحصائى يجب ذكره وهو المجموعة الإحصائية التى تصدرها ربعيا وسنويا فى اللغتين العربية والإفرنسية مصلحة

الإحصاء التابعة لوزارة الاقتصاد الوطنى ، وهذه المصلحة بالإضافة إلى الاستقصاءات التى تقوم بها مباشرة فإنها تجمع الإحصاءات المتوفرة لدى الوزارات الأخرى وتدققها وتنشرها وهاكم بعض أنواع الإحصاءات التى تجدونها فى هذه المجموعة : حركة السكان من مواليد ووفيات وزيجات وطلاقات ومن قدوم وذهاب وحركة البضائع والنقليات فى الموانى والقطارات والمطارات والتجارة الخارجية ، النقدية ، والمصارف ، والأسعار ، الإنتاج الزراعى وأرقام بعض المنتجات الصناعية كالبترول والتبغ والكهرباء ، الصحة العامة الأرصاد الجوية ، بعض هذه الإحصاءات دقيق يمكن الوثوق به والاعتماد عليه وبعضها يكاد يكون زائفا أو على الأقل غير دقيق .

٧ — منشورات الدخل الوطنى

فقد بدأت أنا منذ أكثر من سنتين بدراسة فى الدخل اللبنانى بمعونة بعض زملائى فى معهد الدراسات الاقتصادية فى بيروت وقد ظهر من هذه الدراسة إلى الآن منشورات ست عن الدخل الوطنى الناجم فى القطاعات الآتية : ١ ـ الزراعة ٢ ـ الصناعة ٣ ـ المعمار ٤ ـ الخدمات ٥ ـ الحكومة والمشاريع العامة ٦ ـ المواصلات .

تجدون فى هـــذه المنشورات إحصاءات مفيدة عن الدخل الوطنى فى مختلف القطاعات كما تجدون أيضا فى كل منشورة تعليقا اقتصاديا على القطاع المقصود يتخلله بعض المقارنات الإحصائية مع دول أخرى شرقية وغربية .

٨ — مجموعة الندوة اللبنانية

هنالك مجموعة مفيدة جدا تستطيعون بواسطتها أن تقفوا على معلومات قيمة وتحاليل لمختلف نواحى الاقتصاد اللبنانى ولا سيما فى الأمور الجدلية لا أعتقد تجدونه فى أى مرجع آخر إننى أشير هنا إلى مجموعة محاضرات الندوة

اللبنانية وأحيلكم خاصة إلى سلسلة الإنماء الاقتصادى التى عقدتها الندوة فى العام الماضى وأخص من هذه السلسلة محاضرات ثلاث : الأولى عنوانها الإنماء الاقتصادى فى لبنان لجورج حكيم والثانية تطور الزراعة فى لبنان (بالإفرنسية وهنالك ترجمة إنجليزية أيضا) - لفؤاد سعادة والثالثة الإنماء الصناعى فى لبنان لألبير بدر .

٩ — مراجع أخرى

أعتقد أننى فى هذا العرض الموجز قد أحطت بأهم المراجع بالنسبة لمنهاج دراستكم . وهناك بعض المراجع التى تعالج مواضيع ضيقة معينة كتقرير بعثة الدراسة الأميركية عن المشروع اللبنانى مثلا أو كتقرير البنك الدولى حول إنشاء مصرف صناعى أو كتقرير مجلس الإنماء حول إنشاء مصرف تعاونى وما إلى ما هنالك من تقارير ومطالعات مفيدة أحجمت عن ذكرها لاعتقادى أنكم لن تحتاجوا إليها إلا إذا شئتم أن تعمقوا دراستكم للاقتصاد اللبنانى وأن تطلعوا على مختلف تفاصيله وشتى تضاعيفه وهـذا مالا أظنكم ترغبون فيه. على كل إذا شاء أحدكم أن يعالج ناحية معينة من الاقتصاد اللبنانى ولم يكتف بالمراجع التى ذكرتها هنا فآمل أن يراجعنى بالأمر على أقدر أن أساعده فى إيجاد المراجع التى يحتاج إليها .

القسم الثالث

الكيان اللبنانى

لنصرف ماتبقى لدينا من وقت الآن فى تعريف الكيان اللبنانى بصورة عامة فنكون بذلك قد أتممنا القسم الثالث والأخير من هذه المحاضرة .

أبدأ القول بأن لبنان جزء لا يتجزء من الرقعة العربيـة فهو مرتبط ارتباطا وثيقا بالعالم العربى جغرافية ولغة واقتصادا وتاريخا وآلاما وآمالا

ولكن من الخطأ أن يستنتج من هذا القول أن ماينطبق على الكل ينطبق بالصرامة ذاتها على الجزء لاسيما إذا كان هذا الكل أى العالم العربى وإن يكن قد تؤلف بين مختلف أصقاعه عناصر شديدة الفعالية فى ربط أزر المجتمع كالدين واللغة والتاريخ المشترك، فهو بالرغم من ذلك فى وضعه الحاضر وفى واقعه المادى لايكون سوى مجموعة من التكتلات المبعثرة .

ففى وسط هذه المجموعة تقف جنبا إلى جنب الجمهورية الديمقراطية والإمارة المطلقة والحكم الدكتاتورى ومستعمرة الجيش ومستعمرة المعاهدة ونوع الحكم الذى يتحدى جميع التعاريف .

وفى وسط هذه المجموعة تجدون البيئات التى تكاد تلامس فى عيشها القرن الحادى والعشرين تجاوره البيئات التى لم تتسلق بعد سياج القرن التاسع عشر وهكذا يستمر تمثيل العصور إلى أن تدرك تلك الجماعات التى لاتزال تسرح فتنتقل فى القرون البعيدة . وفى وسط هذه المجموعة تجد البلد الذى يكاد يختنق من تزايد السكان وضغطهم على موارد الرزق على قاب قوسين من البلد الذى يقاسى الصعاب فى استغلال مرافقه بسبب قلة سكانه ، وافتقاره إلى الأيدى العاملة [١] .

لاشك أن هنالك بعض أحكام تنطبق على العالم العربى كمجموعة . خذ مثلا خاصة توبوغرافية يتصف بها العالم العربى كالصحراء أو خاصة اثيولوجية كضعف الريف بالنسبة إلى المدينة أو خاصة اقتصادية كاتخاذ الأكثرية الساحقة من سكانه الزراعة وسيلة للعيش فلو قيل: العالم العربى صحراوى الطبيعة ضعيف الريف زراعى النظام لكان قولا فى مجمله صحيحا ينطبق على الرقعة العربية عامة ولكن إذا أخذنا من العالم العربى قطعة صغيرة كدولة لبنان وجدنا فى الحال أن هذا الوصف بعيد عن الواقع اللبنانى فليس فى لبنان

---

(١) البرت بدر : مستقبل العالم العربى الاقتصادى مجلة الابحاث السنة الخامسة الجزء الثانى سنة ٥٢

صحراء ومعظم سكان الريف فيه متعلمون أقوياء ولا يمكن وصفه كبلد زراعى إذ لا تشكل الزراعة أكثر من خمس دخله القومى .

لما كانت دراسة اقتصاد بلد ما تستوجب الاطلاع على العوامل الجغرافية والسياسية والاجتماعية والثقافية التى يتصف بها ذلك البلد ولما كان لبنان مشابه لسائر البلدان العربية فى كثير من صفاته رأيت فى هذه المقدمة الوجيزة ألا أخوض فى وصف الجغرافية والسياسة والمجتمع والثقافة اللبنانية بل أكتفى بتعداد بعض الخصائص التى تختلف فى لبنان عنها فى العالم العربى عامة وبالأخص من حيث أثرها فى الحياة الاقتصادية ونظام العيش وسأحصر بحثى هنا فقط فى الميزات التى ترتكز إلى أسس طبيعية أى تستمد من طبيعة لبنان وما تؤول إليه هذه من تضاعيف بشرية وإتنولوجية ونظرا لضيق الوقت سأعرض عليكم ميزات ثلاث فقط .

إن أظهر ميزة طبيعية فى لبنان هى جباله الشاهقة ، هنالك جبال عالية فى سوريا وفى العراق ولكن لا يشار إلى سوريا والعراق كبلاد جبلية إذ لا تكون الجبال سوى جزء يسير من مساحتها فى حين أن لبنان فى أغلبه بلد جبلى وقد لعبت جبال لبنان دورا تاريخيا فى تكوين حياة اللبنانيين وتكييف طريقة عيشهم وقلما يدرك الباحثون تأثير الجبال على الاقتصاد اللبنانى الحاضر لذلك يجب توضيح هذه الناحية . أن الجبال العالية الواقعة على الشاطىء الشرقى فى البحر المتوسط كانت فى الأزمنة الغابرة صعبة المسلك ولذا فقد استعملت على مر العصور كملجأ للمضطهدين والمشردين والفارين يؤمونها ويختبئون فى غاباتها ووديانها وكهوفها العديدة وقد نشأ فى هؤلاء مع الزمن شعب لبنانى هو مجموعة من الأقليات من مختلف الطوائف والعروق والنحل لا يوحدهم سوى إجماعهم على طلب الملجأ الأمين فكان من جراء ذلك أن تأصل فى نفوسهم حب الحرية والمبادرة الفردية وقد بثت فيهم طبيعة جبالهم الخشنة نشاطا قويا جعلتهم مع الزمن يدكون الصخور ويسطحون المنحدرات ويزرعون الجبال .

ومن هنا يظهر جلياً لنا الصفة الأولى التى تميز الاقتصاد اللبنانى عن سواه من الاقتصادات العربية فالاقتصاد اللبنانى يتصف بفردية قوية وضعف فى جهاز الحكام فاللبنانى يأنف التدخل الحكومى فى الأمور الاقتصادية ويؤمن بالاتكال على المبادرة الفردية والنشاط الفردى ، وعليه نرى أن الدولة فى لبنان لاتلعب دورا كبيرا كالتى تلعبه الدولة فى سوريا أو العراق مثلا فالمشاريع الكبرى فى لبنان هى مشاريع أفراد فالماء والكهرباء والمرافىء وسكة الحديد جميعها مؤسسات خاصة لا حكومية حتى فى التعليم نجد المدارس الخاصة تفوق المدارس الحكومية عدداً ونوعاً فوزارة التربية والتعليم لاتملك سوى مدارس ابتدائية أما التعليم الثانوى برمته والتعليم الجامعى فهو محصور فى الحقل الخاص والنظرة السائدة إلى الآن فى الحكومة أنها شر لاغنى عنه يجب حصر أعمالها فى توطيد الأمن وإقامة العدل واشتراع القوانين التى تسهل على الحقل الخاص متابعة نشاطه ولكن يجب ألا تزاحم الحكومة الحقل الخاص أو تضيق عليه أو تحد من حريته ، ولهذا نرى التجارة الخارجية من استيراد وتصدير تكاد تكون مباحة دون عائق ونرى أيضاً سوق القطع حرة لايقيدها قيد أو يسيطر عليها نظام .

والظاهرة الثانية الناجمة عن تاريخ لبنان الجبلى والتى تؤثر تأثيراً بالغاً فى حياته الاقتصادية هى تعدد الطوائف والملل بين سكانه — إذا أنت ذهبت إلى أوروبا لاشك أنك تجد مسلمين عديدين هناك ولكن الطابع الثقافى الأوروبى هو طابع إغريقى رومانى مسيحى . كذلك إذا أتيت إلى آسيا الغربية والوسطى تجد كثيراً من المسيحيين يقطنون فيها ولكن الطابع الثقافى هو طابع إسلامى عربى أسيوى . أما فى لبنان فانك تجد مايقارب الأعجوبة . تجد بلداً دون طابع أو إذا شئت ذا طابعين فى آن واحد فهو بلد عربى مسلم وبلد أوروبى مسيحى فى آن واحد ، فالمسلمون والمسيحيون متكافئون عدداً ولا تسيطر فئة منهم على أخرى : لبنان من هذه الناحية بلد فريد فى العالم إذ لايوجد بلد آخر يتصف بهذه الميزة .

وقد سهلت هذه الخاصة الفريدة على اللبنانيين الاتصال بالغرب والشرق فى آن واحد وجعلت منهم شعباً تجارياً من الطراز الأول بفضل الاتصالات التى تمكنوا من إنشائها فى البلدان الآسيوية والأوروبية وعليه نرى أن دخل لبنان فى التجارة والخدمات عامة يفوق دخله فى حقول النشاط الاقتصادى الأخرى وإذ نصف البلدان العربية عامة كبلدان زراعية يجب أن نميز لبنان ونشير إليه بأنه فى المقام الأول بلد تجارى وهذه هى الخاصة الثانية التى قد فرضتها طبيعة أرض لبنان على نشاطه الاقتصادى .

أما الخاصة الثالثة وأظنها معروفة لدى الجميع فهى مناخ لبنان ومناظره الجميلة وتوفر المياه العذبة فى أرجائه وقيام جباله على مقربة من ساحله وانتشار العاديات والآثار فى مختلف مناطقه ، وسهولة الانتقال بين أرجائه بفضل الشبكة الممتازة من الطرقات المعبدة فيه وسهولة الاتصال بينه وبين الأقطار المجاورة كل ذلك قد جعل منه بلداً مثالياً للسياحة والاصطياف والإشتاء ، كما أن تعدد المدارس فيه والمستشفيات الحديثة بالجامعات قد جعله قبلة أنظار الكثيرين من طلاب العلم وطلاب الاستشفاء .

بهذه الأمور الثلاثة يتميز الاقتصاد اللبنانى عن سائر المجموعة العربية فهو بلد يضع زمام المبادرة الاقتصادية بيد الأفراد لا الحكومة وهو بلد تجارى أكثر منه بلد زراعى . وهو بلد مثالى للسياحة والاصطياف والإشتاء وسائر الخدمات .

القطاع الزراعى

يدور هذا البحث حول النشاط الاقتصادى فى القطاع الزراعى . وقد جعلته فى أربعة أقسام هى :

١ — دور الزراعة فى الاقتصاد اللبنانى .

٢ — العوامل التى تؤثر فى النشاط الزراعى .

٣ — المحاصيل الزراعية الرئيسية وإمكانياتها الإنمائية .

٤ — الخطوات الواجب اتخاذها لإنماء القطاع الزراعى عامة .

١ — دور الزراعة فى الاقتصاد اللبنانى

كثيرا مايعثر القارىء على كتابات تشير إلى لبنان كبلد زراعى شأنه فى ذلك شأن معظم أقطار الشرق الأوسط ، على أننا يجب أن نقف فى مطلع هذا البحث ونلقى السؤال الآتى : إلى أى مدى يصح القول بأن لبنان بلد زراعى ؟ أو بعبارة أخرى ماهو دور الزراعة فى الاقتصاد اللبنانى ؟

إذا قسنا دور الزراعة بحصة القطاع الزراعى فى مجموع الدخل الوطنى وجدنا أن تلك الحصة هى حوالى العشرين بالمائة فى حين تبلغ ٣٨ ٪ فى إرلندة مثلا ، ٧/٥ ٪ فى البلجيك وتفوق الخمسين بالمائة فى مختلف بلدان الشرق العربى مما يحمل على الاستنتاج أن للزراعة فى لبنان من الأهمية مايفوق أهميتها فى بلجيكا ولكن ليس لها فى لبنان الأهمية التى لها فى إرلندة أو فى البلدان العربية ولكننا إذا استعملنا مقياسا آخر هو نسبة السكان الذين يتعاطون الزراعة أو يعتمدون عليها فى معيشتهم وجدنا هذه النسبة تقدر بحوالى ١٨ ٪ فى بلجيكا و ٥٠ ٪ فى كل من لبنان وإرلندة وأكثر من ٧٠ ٪ فى البلدان العربية مما يجعلنا نستنتج أن للقطاع الزراعى فى لبنان أهمية أبعد مما تشير إليه أرقام الدخل الوطنى وإن تكن الزراعة حتى بموجب المقياس الثانى أقل أهمية منها فى سائر البلدان العربية .

إن المقارنة مع إرلندة تفصح عن أمر آخر أظنه حقيقة بالنسبة إلى الزراعة اللبنانية نرى أن نصف السكان فى إرلندة أو لبنان يتعاطون الزراعة غير أنهم فى إرلندة ينتجون ٣٨ ٪ من الدخل الوطنى فى حين أن أترابهم فى لبنان ينتجون فقط ٢٠ ٪ فاذا افترضنا أن الإنتاجية اللبنانية فى سائر القطاعات لا تفوق مثيلاتها فى إرلندة أصبح من الواضح أن الإنتاجية الإرلندية فى الزراعة تفوق بكثير الإنتاجية اللبنانية أى أن الزراعة فى لبنان لا تزال على مستوى منخفض من النمو فلا ينتج منها الدخل الممكن أن ينتج وأصبح

من الواضح أيضاً أن هناك ضرورة ملحة لإنماء الإنتاجية الزراعية من جهة ولتوسيع النشاطات الاقتصادية الأخرى كی تمتص الفائض من السكان الذين يتعاطون الزراعة .

٢ – العوامل التی تؤثر فی النشاط الزراعی

سنعالج ثلاثة عوامل رئيسية : العامل الطبيعی : العامل البشری : العامل النشوئی .

(ا) العامل الطبيعی :

يشمل العامل الطبيعی المناخ والتربة وهو أبعد العوامل أثراً . والمناخ اللبنانی متنوع بين منطقة وأخرى وفصل وآخر فهو بارد شتاء حار صيفاً فی السهل الساحلی ، وأكثر برودة فی الشتاء وأقل حرارة فی الصيف كلما ازددنا ارتفاعا عن الساحل صوب الجبال وهذا يسمح بزراعة المزروعات شبه الاستوائية فی الساحل مزروعات المناطق المعتدلة والباردة فی التلال . وعلى سفوح الجبال وبسبب طبيعة الأرض ، وشكل سطحها وتركيبها الجيولوجی يتوفر للزراعة اللبنانية فی الساحل والتلال والبقاع مقدار وافر من المياه للری . وبالإضافة إلى المناخ والری فالتربة اللبنانية غنية متنوعة مما يجعل زراعة الموز والحمضيات تزدهر فی السهل الساحلی حيث التربة ترسبية وخصبة ، وأما فی المرتفعات المتوسطة حيث التربة كلسية فتزدهر زراعة المشمش والبرقوق والزيتون واللوز ، وفی الأعلى يزرع اللبنانيون التفاح والدراق والأجاص والكرز واللوز والجوز حيث التربة صوانية صلصالية . أما فی البقاع فالتربة خليط كلسی طينی (دلفائی) يلائم كل الملاءمة لزراعة الكرمة فی التلال والحبوب والخضار فی السهل .

على أن جملة مساحة الأراضی الصالحة للزراعة تشكل نسبة صغيرة جدا من مساحة لبنان أی حوالی ٢٧٠ ألف هكتار أو ما يعادل ٢٧ بالمائة من

مجموع مساحة البلاد ، ولا يستطاع زيادتها لأكثر من ٣٩٠ ألف هكتار أى ٣٨ بالمائة من المساحة الإجمالية إلا بتخطى إمكانيات البلاد المالية والفنية وبعد سنوات طوال من العمل والإنماء . أما المناطق الصخرية القفر فتربو مساحتها على ٥٥٠ ألف هكتار أو ٥٥ بالمائة من مساحة البلاد .

ب – العامل البشرى :

لا داعى لوصف العامل البشرى بإسهاب بل نكتفى بالقول أن فى لبنان مجتمعا ريفيا نشيطا ذكيا يستخلص معيشته من هـــذه النسبة الصغيرة من الأراضى الصالحة للزراعة ، وعدد سكان القرى يزيد عن ٦٠٠٠٠٠ ويتزايد بسرعة عالية بمعدل سنوى يبلغ ١٥٠٠٠ (١) نسمة مما يشكل كثافة عالية للسكان الريفيين بالنسبة للأراضي المزروعة والمروية وبقية الموارد الطبيعية بحيث لا ينال المزارع فى المتوسط سوى أربعة أعشار الهكتار مقابل خمسة هكتارات فى الدنمارك ، ٢٨ هكتارا فى الولايات المتحدة الأمريكية .

ج – العامل النشوئى :

توجب كثافة السكان العالية اللجوء إلى زراعة كثيفة أما من حيث أحجام الوحدات الزراعية فقد ظهر نتيجة دراسات حديثة مايلى (٢) :

محافظة جبل لبنان :

	من مجموع الملكيات
الملكيات ذات مساحة تقل عن ٥٠٠٠ متر مربع	٨٨ ٪
الملكيات الكبيرة فوق ٥٠٠ ٠٠٠ م	١ ٪
نسبة المالكين لجملة سكان المحافظة	٩٠ ٪

محافظة لبنان الشمالى :

	من مجموع الملكيات
الملكيات ذات مساحة تقل عن ٥٠٠٠ م	٦٧ ٪
الملكيات الكبيرة فوق ٥٠٠,٠٠٠	٤ ٪
نسبة المالكين لجملة سكان المحافظة	٨١ ٪

(١) فؤاد سعادة — تطور الزراعة فى لبنان .

(٢) شرحه .

محافظة لبنان الجنوبي :

	من مجموع الملكيات
الملكيات ذات مساحة تقل عن ٥٠٠٠م٢	٦٥٪
الملكيات الكبيرة فوق ... ٥٠٠ م٢	٣ ٪
نسبة المالكين لجملة سكان المحافظة	٧٠٪

محافظة البقاع :

	من مجموع الملكيات
الملكيات ذات مساحة تقل عن ٥٠٠٠م٢	٦٠٪
الملكيات الكبيرة فوق ... ٥٠٠م٢	٥ ٪
نسبة المالكين لجملة سكان المحافظة	٧٥٪

هنالك ميزة هامة بالنسبة إلى الزراعة اللبنانية وهى أن معظم المالكين يقومون بزراعة ملكياتهم هم بأنفسهم غير أن «لبنان» يتميز بصغر الملكيات التى يستثمرها أصحابها ، لذلك فإن لبنان لا يشكو من معضلة الملكيات الكبيرة والإقطــاع الريفى الناجم عنها الذى تشكو منه البلدان المجاورة وتحاول التحرر منه بالإصلاح الريفى . إذ أن معضلته هى ضآلة الوحدات الزراعيــة ، وما الإشارة أحيانا للإقطاع فى لبنان إلا بمدلوله السياسى لا الزراعى .

٣ — الإنتاج الزراعى الرئيسى وإمكانياته الإنمائية :

أستعرض فقط ثلاث فئات من الإنتاج الزراعى هى الحبوب والفواكه والمواشى واختيارى لها راجع لأهميتها فى الدخل الوطنى

ا — الحبوب :

إن زراعة الحبوب ذات أهميــة أساسية فى لبنان ويخصص لها ثلث الأراضى المزروعة أو مائة ألف هكتار وتأتى فى المرتبة الثانية بعد الفواكه من حيث إدرار الدخل إذ تمثل حوالى ٢٨٪ من جملة القيمة القائمة لدخل

المحاصيل الزراعية مسعرة حسب أسعار المزارعين، ويتوفر للحبوب سوق أكيد وجاهز فى لبنان ، ذلك لأنها لا تفى بسوى ثلث حاجات لبنان فإن الإنتاج اللبنانى فى الحبوب يفوق عادة مائة ألف طن يكون القمح أكثر من نصفها.

على أن كلفة إنتاج الحبوب مرتفعة جداً مما يحمل على التساؤل فى صواب الاستمرار بزراعتها وهنا يجابهنا لا عامل اقتصادى صرف إنما عامل نفسانى تاريخى يلقى ضوءا على دافع رئيسى لاستمرار الإنتاج هو اختبار لبنان القاسى خلال الحرب العالمية الأولى حين حصـــدت المجاعة ألوفا من اللبنانيين ، واختباره أيضا فى الحرب العالمية الثانية حين ارتفعت أسعار الحبوب ارتفاعا كبيرا عانت من جرائه الطبقات الفقيرة حرمانا قاسيا . لذلك نرى اليوم فى لبنان جدالا حول هذا الموضوع ففئات تدعو إلى الإكثار من إنتاج الحبوب باللجوء إلى زيادة المناطق المزروعة وتحسين نوع البذر واستعمال الأساليب الآلية وتحسين الوسائل الفنية كى يرتفع الإنتاج وتهبط الكلفة ، وهم يستشهدون بتركيا الحديثة من حيث فعل الزراعة الآلية، فعلى حين كانت تركيا توازى بين حاجاتها وإنتاجها عام ١٩٥٠ إذا بها نتيجة لتطبيق برنامج آلى واسع تصدر ستمائة ألف طن من الحبوب فى عام ١٩٥١ ومليون وخمسمائة ألف طن فى عام ١٩٥٢ (١)

هنا لك فئات أخرى لا تتأثر بالعامل الستراتيجى بقدر تأثرها بالعامل الاقتصادى فتدعو إلى استعمال المرافق الإنتاجية فى النواحى التى تؤمن أعلى قيمة صافية للإنتاج ولما كانت كلفة الإنتاج فى زراعة الحبوب مرتفعة نسبيا فى لبنان قامت هذه الفئات تدعو إلى تحويل بعض الأراضى الأقل صلاحية لزراعة الحبوب إلى زراعات أكثر إدرارا للربح كالأشجار المثمرة والزراعات الصناعية مثل التبغ والخروع والقطن .

ويظهر لى أن الاتجاه الحالى هو فى جانب الفئة الأولى القائلة بتحسين زراعة الحبوب وإكثار إنتاجها عن طريق تحسين الوسائل وكلا الفئتين

---

(١) فؤاد سعادة (ذكر سابقا)

تدوران حول توسيع نطاق الرى الاصطناعى فرفع الإنتاج وخفض كلفة الحاصل. ففيما يبلغ الحاصل المتوسط للهكتار فى لبنان ٨٠٠ ك جم من القمح نراه يتعـــدى ثلاثة أضعاف ذلك فى مصر حيث الرى واف منتظم ، وأربعة أضعاف ذلك فى هولندا حيث الزراعة كثيفة آلية.

والزراعة اللبنانية أيضا بحاجة إلى إصلاحات عديدة أخرى ، بعضها قليل الكلفة سهل التحقيق كحسن اختيار الدورة الزراعية، واستعمال البذور المتفوقة والأسمدة اللازمة، ومحاربة الأمراض والأوبئة الزراعية. والنباتات الطفيلية، ولقد أجريت بعض المحاولات الجزئية للإصلاح فى بعض قرى البقاع فجاءت النتائج مدهشة حقا إذ بلغ الحاصل ثلاثة أضعاف المتوسط العـــام ، أى مايوازى تقريبا مستوى المتوسط فى مصر أى حوالى ٢٤٠٠ ك جم للهكتار. وهنا لك بعض الخبراء الزراعيين (١) الذين يعتقدون أن لبنان باعتماده برنامجا إنمائيا يشمل الإصلاحات التى أشرنا إليها يستطيع أن يرفع إنتاجه من ٥٠٠٠٠ طن سنويا إلى ١٥٠٠٠٠ طن فيفى بحاجات أبنائه ، وأن ذلك الهدف يمكن بلوغه فى فترة لا تزيد عن خمس سنوات .

ب ـ الفواكه :

وأما من حيث زراعة الفواكه فإن لبنـان مؤهل لها وهو ينتجها على صورة مرضية جداً ، ولقد تحقق حتى الآن بفضل الجهود الفردية الحثيثة نجاح مرموق فى هـذا الاتجاه ولا يزال إنتاج الفواكه يتزايد عاما فعاما فالمساحة المزروعة بالفواكه تقدر بحوالى ٥٠٠٠٠ هكتار على أن إنتاج هذه المساحة يفوق مليون طن كل سنة وهـذا الإنتاج يتكون فى الغالب من الزيتون والعنب والأثمار الحمضية والتين والتفاح والموز وقد وصل إنتاج العنب وحده فى عام ١٩٥١ إلى ٨٠٠٠٠ طن أى بزيادة ألفى طن عن إنتاج

(١) فؤاد سعادة (سبق ذكره)

مصر فى العام ذاته . وهنا أيضاً تجب الإشارة إلى أن إنتاج لبنان من الفواكه قابل لزيادة محسوسة بتوسيع نطاق الرى واعتماد تقنية ملائمة ، فإذا تحققت الزيادة أمكن إنشاء صناعات ريفية لامتصاص الفائض من حاجات السوق المحلى والخارجى للفواكه الطازجة وتعليبه أو تجفيفه ، وضغطه وتخزينه .

ومن ناحية العمالة والدخل ، فإن عمليات إنتاج الفواكه بمقدورها أن تؤمن العمل وبالتالى الدخل لعـدد متزايد من السكان فى الريف ففى الوقت الحاضر تبلغ القيمة القائمة للفواكه مسعرة حسب أسعار البيع فى المزارع للمحاصيل الزراعية بأجملها ومن المرتقب أن ترتفع القيمة الإجمالية لمحاصيل الفواكه ارتفاعا محسوسا فى المستقبل نظراً لازدياد الإنتاج وتحسين النوع ازديادا وتحسيناً سريعاً إلا أننا كلما حققنا زيادة ذات شأن فى إنتاج الفواكه اللبنانية جابهنا قضية السوق الخارجى بقلق متزايد ، فأسواق البلدان المجاورة للبنان ، وبالأخص الأسواق العربية قد تعجز فى القريب العاجل عن امتصاص الإنتاج اللبنانى المتزايد ، ويجب القول أن الطلب على الفواكه قد ازداد كثيراً فى السنوات الأخيرة فى الأسواق العربية ولـكن الازدياد فى هذا الطلب من ناحيتى تطور الذوق وارتفـاع قوة الشراء قد لا يتمشى مع زيادة الإنتاج فى لبنان مما سيحمل اللبنانيين على أن يمـدوا شطر الأسواق البعيدة ويتعرضوا أكثر فأكثر إلى مزاحمـة منتجين آخرين فى الأسواق العالمية . إن هذا الاحتمال يشير بوضوح إلى ضرورة اهتمام المزارعين اللبنانيين بالاستمرار فى تحسين التقنية الإنتاجية .

ج ــ المواشى :

تدر الثروة الحيوانية دخلا يعادل فى أهميته ذلك الدخل الزراعى الناتج عن زراعة الحبوب ويقل عن الدخل المستدر من زراعة الفواكه . إلا أن جملة المحاصيل الحيوانية تعجز عن وقاية الطلب الناشىء فى السوق اللبنانية . فلبنان يستورد سنويا من اللحوم والألبان ما قيمته حوالى ٣٠ مليون ليرة

لبنانية أو ما يزيد قليلا عن قيمة الإنتاج المحلى لهذه الأصناف .

ومن الأسباب التى تعوق إنماء الإنتاج الحيوانى قلة العلف وضيق مساحة مناطق الرعى وقلة الإكتراث بتحسين النوع مما يؤدى إلى انخفاض الناتج وارتفاع كلفة الإنتاج بحيث أن الدخل الصافى فى الإنتاج الحيوانى فى عام ١٩٤٨ قد قدر بحوالى أربعةعشر مليونا من الليرات اللبنانية وهذا بالنسبة إلى بلدان أخرى يعد كلفا شديد الارتفاع .

على أن لبنان يستطيع زيادة الإنتاج الحيوانى إلى درجة مرموقة إذا هو عمل على إكثار إنتاج العلف وتحسين نوعه وذلك بزرع أصناف متفوقة من العلف ، ويجدر القول فى هذا المقام أن أحد مشاريع المعونة الفنية الأمريكية بالتعاون مع المملكة الأردنية الهاشمية جاء بنتائج ممتازة فى هذا الحقل عن طريق بناء الجدارات حول بعض المرتفعات القفر وتحويل مياه السيول إليها لمدة أربع وعشرين ساعة مما جعل المياه تغور إلى عمق متر ونصف بدل خمسة سنتيمترات وهو العمق الذى تغور فيه مياه الأمطار عادة فى تلك المرتفعات وبالنتيجة ظهر النبات بسرعة فائقة وبخصب كثير إثر هذه التجربة، وفى لبنان جرت تجربة ناجحة فى سهل البقاع باستعمال البذور الدهنية ذات المستوى الغذائى العالى كما كدست بطريقة خاصة أكوام العلف المراد حفظه قبل موسم الثلوج وحين ذاب الثلج فى الربيع كان العلف موفورا فى ساعة الحاجة إليه.

إلا أن نجاح المحاصيل الحيوانية لا يتوقف على المراعى والعلف فحسب بل على التقنية المستعملة فى الرعاية والاعتناء وسائر العمليات المتعلقة بهذا الحقل ولبنان يعوزه الكثير من التطور والتحسن فى تربية المواشى ومكافحة الآفات الحيوانية وتحسين اختيار الأصناف وتزاوجها ورعايتها وتسويقها والاستفادة القصوى من الحاصلات الأولية والثانوية الناتجة عنها ، ولا بد قبل الانتقال من هذا الباب من الإشارة إلى ظاهرة خطيرة فى تكوين الثروة الحيوانية وهى كثرة الماعز التى تبلغ تسعة أو عشرة أضعاف جميع المواشى الأخرى .والخطر من الماعز هو الأذى الذى يلحقه بالغابات وعلى الأخص

بالأشجار الطرية الصغيرة الحديثة الغرس . ومن الراهن الثابت أن هذا الأذى يفوق فى مدلوله بالنسبة إلى الاقتصاد القومى الفائدة الناتجة من اقتناء الماعز على أهميتها ، وهذه الظاهرة تسترعى انتباه المسئولين وتثير تفكيرهم لإيجاد الوقاية اللازمة للثروة الغابيّة .

٤ — الخطوات الواجب اتخاذها لإنماء القطاع الزراعى :

ها نحن نصل إلى القسم الثالث من حديثنا عن زراعة لبنان فنحاول معالجة الأدوار التى أشرنا إليها فى عرضنا السريع لواقع الزراعة اللبنانية واقتراح السياسة والوسائل القمينة فى نظرنا بتطوير وإنماء هذا القطاع الهام فى الاقتصاد اللبنانى . هنالك خطوات رئيسية ثلاث يجب اتخاذها وهى توسيع نطاق الرى ، تبنى الوسائل الحديثة فى استثمار المرافق الطبيعية من زراعية وحيوانية وتيسير التمويل الزراعى ، أما وسائل التسويق فسأبحثها فى القطاع التجارى .

(ا) توسيع نطاق الرى :

تبلغ فى الوقت الحاضر مساحة الأراضى المروية مجرد ٤٨٠٠٠ هكتار وإذا أضفنا إليها الأراضى المشمولة بمشاريع الرى التى هى الآن قيد الإعداد ومساحتها ٣٤٣٠٠ هكتار لظل المجموع أقل من ثلث الأراضى الصالحة للزراعة وأقل من عشر مساحة لبنان والمشاريع التى يجرى العمل فيها حاليا هى :

سهل عكار	والمساحة المشمولة	١٠٠٠٠	هكتار
سهل البترون	»	٣٠٠	»
القاسمية	»	٤٠٠٠	»
الميمونة	»	١٠٠٠٠	»
البقاع الجنوبى	»	١٠٠٠٠	»
المجموع		٣٤٠٠٠	

من هذه المشروعات مشروعان يجرى العمل فيهما من عدة سنوات وقد أوشكا على الانتهاء هما مشروعا الميمونة والقاسمية .

إن الحاجة للرى مع ما فى لبنان من إمكانيات مائية توجب الاهتمام الجدى دون الأخذ بالاعتبارات السياسية المحلية التى طالما صدمت المشاريع الإنشائية وعاقتها . فالثروة المائية وإن كثرت فى لبنان فهى لا تزال محدودة تستدعى اقتصادا وحكمة فى الاستعمال ، لاسيما وأن الكثير من الماء اللبنانى يصب هدرا فى البحر فتذهب هذه الثروة هباء فى حين أن الحكمة والاقتصاد يستدعيان استعمال الماء بحيث توزع هذه الثروة على الاستعمالات الفضلى فتنشأ الأقنية الرئيسية والفرعية من راوية ونازحة، وترفق بها الطرق اللازمة لإنماء المنطقة .

<u>(ب) تبنى الوسائل الحديثة فى استعمال المرافق الطبيعية :</u>

فيما يختص باستعمال الوسائل الإنتاجية والتقنية الزراعية نرى أن لبنان يفتقر إلى الكثير من الإصلاح والتجديد سعياً لرفع القدرة الإنتاجية للمرافق العاملة فى الأرض من عمل ورأسمال ولزيادة الإنتاج إطلاقا ، فمن استعمال أوفى للأسمدة وتخصيص فى أنواعها إلى مكافحة فعالة مستمرة للآفات والأوبئة التى يبلى بها محصول الأرض والحيوان ، إلى اختيار صائب للبذور والأنصبة ، إلى درس الدورة الزراعية واعتماد للدورات الملائمة لمختلف أنواع التربة إلى ما من شأنه خفض التكاليف ورفع المردود فى الوحدات الزراعية ، من كل هذه الأمور التى عنى بها الأفراد وأتقنوا بعضها أو أغلبها منفردين . فالقطاع الزراعى والمجتمع الزراعى بمجمله لا يزال بحاجة شديدة إلى المزيد منها وفيما يتعلق بالتقنية بوجه خاص ، إننا وإن كنا لا نقول بتصنيع جارف فى الزراعة إلا أننا ندعو إلى ذلك المدى فى الزراعة الآلية الحديثة الذى يمثل التناسق الأفضل لعوامل الإنتاج على ضوء المحيطات اللبنانيـــة من عمل ووسائل وإمكانيات آنية ومستقبلة استهدافا للمردود الأعلى كمية ونوعا . وفى الأساس

هنالك بعض الأمور التى لابد من وضعها كقاعدة للبرنامج الإصلاحى نجملها فيما يلى (١) :

التعليم الزراعى والاقتصادى البيئى بمراحله الابتدائية والثانوية متبعاً لبرنامج ريفى شامل التدريب المهنى للمزارعين فى الوسائل الحديثة الآلية إلى رفع مستوى الكفاءة والإنتاج وتحسين البيئة اجتماعياً وصحياً .

الأبحاث الزراعية ، مع أن الكثير من الأبحاث والاختبارات التى جرت خارج لبنان يمكن لهذا البلد أن يتبناها إلا أن هنالك مشاكل محلية عديدة تستدعى درساً وبحثاً محليين على ضوء الواقع اللبنانى ، ولقد ظهر هذا جليا فيما يختص بعدد من البلدان الأخرى حيث وجد أن اقتباس نتائج بلد ما قد يفشل عند تطبيقه فى بلد آخر لاسيما أن هنالك اختلافا بين بلد وبلد فى أنواع المناخ والتربة وشكل سطح الأرض ، فالزراعة اللبنانية لايمكنها أن تحقق الوثبة التى نرجوها الهادون استنباط جهاز متكامل من المختبرات ومحطات التجارب الزراعية .

هذا ولقد خطا لبنان بعض الخطوات نحو توفير الأبحاث والدراسات فقد عقد منذ أكثر من سنة اتفاقا للمعونة الفنية الزراعية مع الحكومة الفرنسية مكن لإنشاء معهد للتجارب فى رياق هو الأول من نوعه فى لبنان ، كما تعاقد مع إدارة البند الرابع الأمريكية للمعونة الفنية من أجل درس وسائل تحقيق مشاريع مائية وزراعية وحيوانية .

وهذا عدا قيام الحكومة اللبنانية بارسال بعثات تتخصص فى الخارج بقصد تقوية الجهاز الفنى فى البلاد ، ومن ناحية التعليم نجحت السلطات فى إنشاء أربعة معاهد للتدريس الزراعى العملى لتخريج مرشدين ومناظرين وعمال أكفاء ، وتنشىء الحكومة هـــذا العام ثلاث محطات للتصنيف والتوضيب كما أن مؤسسة فورد قد أعطت منحة إلى الجامعة الأمريكية فى بيروت مكنت هذه الأخيرة من إنشاء مدرسة زراعية ، فقد اشترت وجهزت

---

(١) تقرير البعثة الأمريكية الزراعية للبنان سبتمبر ١٩٤٨

مزرعة نموذجية واسعة بجوار بعلبك فى سهل البقاع لأجل القيام بالاختبارات الزراعية ولتدريب الطلبة فى العلوم الزراعية العالية .

(ج) تيسير التمويل الزراعى :

نرى مما تقدم أن لبنان قد شعر بالحاجة الملحة للإصلاح الزراعى فأخذ يجد ويجهز نفسه ويعد العدة اللازمة للتجديد والإصلاح الفنى . على أن تبنى برنامج واسع للإصلاح الزراعى والفنى يخلف مسؤليات مالية لابد من تحملها والمجتمع الزراعى اللبنانى بحالته الراهنة لايقدر أن يقوم منفرداً بأعباء هذا الحمل ، من هنا كانت الحاجة إلى تيسير التمويل بفوائد منخفضة بغية الإنماء الزراعى ورفع مستوى الإنتاج ، فالتسليف الزراعى للأفراد يجرى الآن بفوائد باهظة جداً ، وإن يكن القانون قد عين ٩ بالمائة كحد أعلى للفائدة التى يمكن أن يتقاضاها الدائن ، فالفائدة المألوفة تربو على ٢٠ بالمائة وقد تفوق ذلك كثيراً فى بعض الحالات ، وفيما عدا الفائدة المرتفعة المتأتية عن شحنة الموارد المالية القابلة للاستثمار فى الريف ، إذ أن قطاعات التجارة والصناعة والبناء تجذب إليها معظم الموارد المالية ، فإن شروط التسليف الزراعى صعبة مرهقة من حيث الضمانات المطلوبة ومدد التسليف وكميات السلف مما يضيق المقام أمام صغار المزارعين ويكاد يقفله فى وجه المزارعين غير المالكين .

وتنقسم مصادر التسليف فى لبنان إلى فئتين : الفئة الأولى هى المصارف من رسمية وخاصة ، والفئة الثانية هى المسلفون الأفراد من مرابين وصيارفة وأقارب وأصدقاء وأصحاب الأملاك ، ويقع فى الفئة الأولى بنك التسليف الزراعى الصناعى اللبنانى وهو شركة أنشئت عام ١٩٣٨ بتعاون بين الحكومة اللبنانية من جهة وبنك الإصدار من جهة أخرى ، غرضها التسليف للمزارعين أفرادا وجماعات إلا أن هذا البنك محدود الموارد ، ولذلك فمجموع القروض الزراعية التى يمنحها هذا المصرف لاتتعدى ٨ ٪ من مجمل القروض الزراعية

فى لبنان ، وعليه فإن معظم القروض الزراعية تجىء من المرابين والصيارفة المسلفين الأفراد ، والسبب واضح هو أن المصارف تشترط شروطاً صعبة لا قبل للمزارع الصغير عليها فهى عدا إصرارها على وجود ضمان عقارى تثمن العقار بأقل من قيمته الحقيقية ولا تسلف إلا على جزء صغير من هذه القيمة . ونذكر على سبيل المثال أن بنك التسليف الزراعى والصناعى المذكور سابقا يسلف إلى مدى أقصاه ٢٥ بالمائة من قيمة العقار المثمنة على أساس البيع الإجبارى وهذا يعنى أنها عادة لا تتعدى ١٥ بالمائة من قيمة العقار الحقيقية ، وعلى العكس من ذلك الاستدانة من الدائنين الأفراد فهم لا يضعون هذه الشروط الصعبة مكتفين بضمان المحاصيل أو توقيع كفيل أو اثنين أو بمجرد صك استدانة ، أما ثمن هذا التساهل فنى معدل الفائدة المرتفع الذى قلما يهبط دون ٢٠ بالمائة وكثيرا مايصل إلى ٥٠ و ٦٠ بالمائة .

إن الشحة فى السلف الزراعية والارتفاع فى معدل الفائدة يفرضان على المزارعين التقتير فى تمويل الإنماء والاقتصار فى استعماله على أغراض قصيرة الأمد مستعجلة ملحة لا للتشجير أو بناء الأقنية أوشراء المواشى والآلات وما إليها من عمليات تعمير طويل الأجل ، ذلك أن المصارف التى تتقاضى فوائد قانونية حدها الأعلى ٩ بالمائة لا ترغب فى ربط أموالها بعمليات الإنماء الزراعى ، وبنك التسليف الزراعى والصناعى ، لايسلف إلى أكثر من خمس سنوات وبمبالغ لا تتعدى خمسة آلاف ليرة لبنانية للسلفة الواحدة ولاتخلو عملياته فيما يتعلق بالتسليف المضمون حكوميا من دوافع سياسية وانتخابية.

يتبادر للذهن لأول مرة أن سبيل الخلاص واضح وأنه يشير إلى وجوب اللجوء إلى الحركة التعاونية للقضاء على المرابين وتيسير التمويل الزراعى بشروط وفوائد معقولة وعادلة ، إلا أن من الواجب أن نوضح أن الحركة التعاونية لم تنجح فى لبنان ، بل تكاد تكون معدومة إطلاقا وما لم تعط حافزا جديدا للوجود والازدهار ، فإنها لن تلعب الدور الذى يطلب منها ، هذا الحافز هو موضوع تفكير جدى لدى الأوساط التى تعنى بمشكلة الريف وتمويل الزراعة

والتى تبحث عن معادلة تجعل الجمعيات التعاونية جذابة للمزارعين قادرة على التمويل الإصلاحى ، ويجب القول فى هــذه المناسبة أن مشروعا للتسليف الزراعى التعاونى لبعث الحركة التعاونية هو الآن قيد الدرس من قبل مجلس التصميم والانماء الإقتصادى اللبنانى .

القطاع الصناعى

١ — حالة الصناعة اللبنانية :

خطت الصناعة اللبنانية خطوات إلى الأمام فى الثلاثين سنة الأخيرة ، وعلى الأخص منذ الحرب العالمية الثانية . فالصناعات الجديدة تستعمل وسائل عصرية فى الإنتاج وتحل محل الحرف التقليدية ، والصناعات اليدوية بصورة متزايدة ، والدخل الناشىء عن النشاط الإنتاجى فى القطاع الصناعى يكاد الآن يبلغ مستوى الدخل الناشىء من الزراعة ، ففى عام ١٩٥٠ بلغت قيمة الدخل الوطنى فى القطاع الصناعى مبلغ ١٣٢ مليون ليرة لبنانية مقابل ١٧٦ مليون فى القطاع الزراعى ويعظم مدلول هــذه الأرقام إذا ذكرنا أن نصف سكان لبنان يعتمدون على الزراعة فى حين أن نسبة المعتمدين منهم على الصناعة لاتكاد تبلغ عشر السكان ، أى أن قيمة المردود للفرد الواحد فى الصناعة أعلى بكثير منها فى الزراعة وبالنسبة إلى مجموع الدخل القومى بلغ دخل القطاع الصناعى ١٧ ٪ لعام ١٩٥٠ مما يشير إلى أهمية الصناعة فى لبنان وإن تكن هــذه النسبة أقل بكثير مما هى عليه فى بلدان أكثر تصنيعا كالولايات المتحدة وكندا والدنمرك .

أما الصناعات فى لبنان فكلها خفيفة تقوم على عمليات تحويلية كالأطعمة والمشروبات والمنسوجات والملبوسات والخشب والفلين والمفروشات والورق والزجاج والطباعة والجلود والدباغة والمطاط والمركبات الكيميائية والمنتوجات المعدنية وبعض الأدوات الكهربائية والآلية على أن أكثر هذه

الصناعات أهمية هى الأطعمة والمنسوجات وهذا يتفق مع ما يلاحظ عادة فى البلدان التى لاتزال صناعاتها فى مراحل تطورها الأولى كلبنان حيث تأتى الصناعات المتعلقة بالطعام واللباس والسكن فى المكان الأول ، هذه الفئات الثلاث تضم حوالى نصف المنشئات الصناعية وأقل قليلا ثلثى العمال الصناعيين كذلك ثلثى الرساميل المستثمرة فى الصناعة وثلثى الدخل الوطنى الناتج عن الصناعة .

يختلف من صناعة لأخرى مدى الرأسمال المستثمر ، وعدد العمال فى المنشأة الواحدة ، ومدى الترسمل بالنسبة للعامل الواحد ، والمقدرة الإنتاجية : (productivity) للعامل ، ونسبة الرأسمال المستثمر للمردود الصافى ، وما إلى هنالك من قياسات مشابهة ، فنسبة الرأسمال المستثمر للمردود الصافى مثلا تتراوح بين ٤٠٪ فى الصناعات المعدنية و ٢٦٠٪ فى الطباعة ، كذلك يختلف مستوى الرأسمال المستثمر بالنسبة إلى العامل الواحد من ثلاثة آلاف ليرة لبنانية فى صناعة المفروشات إلى اثنى عشر ألفاً من الليرات فى الصناعات المعدنية ، وهذه الفروق ناشئة من أمور عديدة منها نوع الصناعة واختلاف الفاعلية فى استعمال الرسمال والتفاوت بين صناعة وأخرى بمقدار السعة أو الاستطاعة الفائضة ، ولكن الملاحظ بصفة عامة للصناعة اللبنانية فى مجملها أنها تشكو من استطاعة أو سعة فائضة ، وهذه السعة الفائضة التى تضيع سدى يوجبها ضيق الأسواق الداخلية وعدم رعاية الاتفاقات التجارية الثنائية رعاية حكومية واعيــة تؤمن الأسواق الخارجية ومزاحمة السلع الخارجية للإنتاج الوطنى فى الأسواق الداخلية ، وفقدان السياسة الرسمية القومية القادرة على تشجيع الإنتاج الصناعى ، وارتفاع أسباب الكلفة على الأخص بسبب غلاء الوقود وشحتها وقلة المواد الأولية وفى سبيل رسم صورة أوضح للصناعة اللبنانية فإننا سنجرى بعض المقارنات بينها وبين صناعات بلدان أخرى .

نرى أولا أن معدل عدد الأشخاص العاملين فى المنشأة الواحدة بلغ ١٧ فى لبنان عام ١٩٤٨ و ١٤ فى مصر عام ١٩٤٧ و ١٤ فى فلسطين ١٩٤٢ و ٥٩ فى الولايات المتحدة عام ١٩٤٧ أى أن للمنشأة الأمريكية هى أكبر حجما منها فى البلدان الثلاثة الأخرى وقد يستنتج أيضاً أن الصناعات الأمريكية أقدر على امتصاص عدد أكبر من العمال وبالتالى على تنشيط العمالة وأن الصناعات فى البلدان الثلاثة الأخرى متقاربة من هذه الناحية بتفوق بسيط فى لبنان .

ثانياً : أن جملة الرسمال المثمر بلغ للمنشأة الواحدة بالليرات اللبنانية حوالى ٨٥ ألف فى لبنان عام ١٩٤٨ و ٥٨ ألف فى مصر عام ١٩٤٧ و ٤٨ ألف فى فلسطين عام ١٩٤٧ ومليون واربعمائة ألف فى الولايات المتحدة عام ١٩٤٧ . وأن ذلك الرسمال بالنسبة إلى العامل الفرد بلغ بالنسبة للسنوات المذكورة سابقاً وبالليرات اللبنانية حوالى خمسة آلاف للبنان وأربعة آلاف لمصر و ٣٤٠٠ لفلسطين وما يقارب أربعة وعشرين ألف ليرة للولايات المتحدة وهذا يظهر أن الرسمال المثمر فى لبنان مقاسا للمنشأة وللشخص العامل يفوق ذلك فى مصر وفلسطين وأنه فى الولايات المتحدة يفوق بأبعاد كبيرة مستواه فى البلدان الثلاثة الأخرى .

ثالثاً : أن المردود القائم للمنشأة الواحدة قد بلغ فى السنوات عينها للبلدان الأربعة السابقة الذكر كما يلى بالليرات اللبنانية : ١٤٦ ألف فى لبنان و ٩٠ ألف فى مصر و ٦٤ ألف فى فلسطين ومليونين و ٩٥٠ ألفاً فى الولايات المتحدة مما يظهر أن المردود القائم يزيد عمـــا هو عليه بكثير فى البلدان الثلاثة الأخرى وأنه فى لبنان يزيد عما هو عليه فى مصر أو فلسطين . كذلك تظهر النتائج عينها فى المردود القائم والمردود الصافى منسوبا إلى الفرد العامل وقد بلغ فى السنوات المذكورة وبالليرات اللبنانية مما يأتى فى لبنان : ٨٦٠٠ قائم و ٤٨٠٠ صاف ، فى مصر ٤٢٠٠ قائم و ٢٢٠٠ صاف ، فى فلسطين ٦٤٠٠ قائم و ٢٦٠٠ صاف وفى الولايات المتحدة ٥٠٠٠ قائم (٢٠٣٠٠

صاف مما يدل على أن العامل اللبنانى مع أنه أقل إنتاجا من العامل الأميركى فهو أكثر إنتاجا من زميليه المصرى والفلسطينى ولعل مرد ذلك إلى أن الرأسمال المعاون بالنسبة إلى العامل الواحد فى لبنان أقـــل مما هو عليه فى الولايات المتحدة وأعلى منـه فى مصر وفلسطين وقد يعزى ذلك أيضاً إلى تفوق فى الكفاءة والمهارة للاميركى على اللبنانى على زميليه الآخرين وقد يكون السبب مزيجا من هذين العنصرين ـ الرأسمال والمهارة .

رابعا : أن نسبة المردود القائم المئوية إلى الرأسمال المثمر كانت كما يلى : ١٧٣ بالمئة فى لبنان عام ١٩٤٨ ، ١١٥ بالمئة فى مصر عام ١٩٤٧ ، ١٨٩ بالمئة فى فلسطين عام ١٩٤٢ ، و ٢١٠ بالمئة فى الولايات المتحدة عام ١٩٤٧ ،ولعل تفوق النسبة فى فلسطين على تلك فى لبنـان من أسبابه كون الرأسمال أكثر استعمالا فى ظروف الحرب فى فلسطين عام ١٩٤٢ منه فى لبنان عام ١٩٤٨ بعد زوال ظروف الحرب حيث كانت المصانع تعمل حتى دون اكتمال سعتها وقد عادت بعد الحرب تعمل دون سعتها .

كان بودنا أن نقارن الصناعة اللبنانية مقارنة رقمية مع صناعات سائر البلدان العربية بالإضافة إلى مصر وفلسطين ولـكنى مع الأسف لم أجد الأرقام اللازمة لهذه المقارنة . إنما يبدو لنا من معرفتنا بالصناعات القطنية الأخرى معرفة عامة أن رقية الصناعة اللبنانية تعلو عليهـا فى الصناعات المماثلة فى البلدان العربية الأخرى وقد تفوق هى تلك الصناعات فى كثير من النواحى مما يجعلنا نعتقد أن لبنان مؤهل للتصنيع من حيث الكفاءة ومهارة اليد العاملة وبالنسبة إلى المقاييس الأخرى التى ذكرنا بعضها، وعليه فستتحول الآن إلى بحث هذه الإمكانيات وإلى معالجة التطوير والإنماء الصناعى .

٢ ـ إنماء الصناعة اللبنانية :

سنبحث الإنمـاء الصناعى من زوايا ثلاث : أولا موجبات الإنماء والحاجة إليه ، ثانيا حدود الإنمـاء والعقبات التى تعترض سبيله ، ثالثا دور الحكومة فى الإنماء . ولـكن قبل ولوجنا هذا الموضوع يجب أن نميز بين

التصنيع والإنماء الصناعى لأن هذين المصطلحين عمليتان مختلفتان رغم استعمالهما الشائع للتعبير خطأ عن عملية واحدة. فالإنماء الصناعى أو إنماء الصناعة يعنى إنماء ذلك القطاع الذى يشمل إنتاج المصانع أى إنتاج السلع (دون الخدمات) التى لا تكون الأرض أو الطبيعة مرفقا هاما فى إنتاجها بينما تشمل عملية التصنيع جميع نواحى الإنتاج صناعة وزراعة ومواصلات وخدمات مختلفة فالتصنيع فقط يرمز إلى كيفية الإنتاج وليس إلى نوع المنتجات وهو يشير إلى طريقة الإنتاج التى تستبدل العمل اليدوى بالآلة وهذا أمر لن أبحثه هنا وسأقصر بحثى على إنماء الصناعة اللبنانية .

١ — موجبات الانماء والحاجة إليه

هناك موجبات عدة لإنماء الصناعة خارجة عن الاقتصاد ، موجبات سياسية وعسكرية ونفسانية ، على أننا سنقتصر الحديث على بعض الموجبات الاقتصادية دون سواها .

قانون المردود : لا يخفى عليكم أن الزراعة تخضع لقانون المردود المتناقص وبالأخص متى كثفت بينما الصناعة تستمر إلى مدى أبعد من الزراعة بكثير قبل أن تتأثر بفعل المردود المتناقص وعليه فإن استمرار الوفورات القومية فى الصناعة إذا كانت سائر الشروط مواتية للإنماء . الصناعة تصبح ذات فعالية أشد فى إنماء الاقتصاد القومى فى فعالية استثمارها فى القطاع الزراعى وفى لبنان حيث الزراعة الكثيفة شائعة جدا أصبح الخوف قويا فى انطباق قانون المردود المتناقص ورغم الإمكانات الإنمائية فى حين يبدو مجال المردود المتزايد أمام الصناعة اللبنانية رحبا جدا مما يدعو إلى العمل على رفع المقدرة الإنتاجية فى الصناعة بإنمائها وتوسيعها .

الاستقرار : الموجب الثانى للإنماء الصناعى فى لبنان هو الرغبة فى التوازن الاقتصادى . ليس التوازن الاقتصادى سهل التحقيق وليس هو فى متناول جميع البلدان . فهناك بلدان تفرض عليهـــا طبيعتها ومركزها وتاريخها أن

تكون ذات طبقة اقتصادية واحدة أى زراعية أو صناعية أو تجارية .

ولكن الوضع اللبنانى فى نظرنا هو غير ذلك . نحن نعتقد أن بإمكان لبنان أن يحقق التوازن الاقتصادى وذلك بإنماء صناعته لتوازن تجارته وصناعته والفائدة الكبرى هى الاستقرار فى الأسعار وبالتالى التجارة مع البلدان الأخرى. فالبلد الذى يقتصر على الزراعة مثلا لاقبل له بحماية نفسه من تموجات الأسعار فى البلدان الصناعية التى تتعامل معه استيراداً أو تصديرا. ولهذا فإنماء الصناعة فى لبنان يصبح من هـــذه الناحية واقيا من تموجات الأسعار وملطفا لها .

<u>شروط التجارة الدولية</u> : إن التقلبات فى الأسعار غير متكافئة عادة بين المحاصيل الزراعية والمنتجات الصناعية مما يجعل شروط التجارة الدولية غالبا فى صالح البلاد الصناعية . ولما كان لبنان بلدا يستورد أكثر كثيرا مما يصدر من المنتجات فأنه سيظل دائما مهددا بتحويل شروط الاتجار الدولى ضـــد مصلحته أما إذا نجح هو فى إنماء صناعته فجعل يقلل من الاستيراد أو يزيد التصدير الصناعى فإنه لاشك سيخفف الحيف اللاحق به من جراء التبادل التجارى .

<u>الاعتبارات السكانية</u> : لعل أهم الغايات للإنماء الصناعى هى تحول ضغط السكان المتزايد فى القطاع الزراعى عن هذا القطاع إلى القطاع الصناعى ، وفى لبنان يلاحظ أن هـــذا الضغط مرتفع ويتزايد سنة بعد سنة ، والمقدرة الإنتاجية للمزارع عاجزة عن اللحاق بتزايد السكان مما يعنى وجود عدد متزايد من المزارعين الفائضين عن حاجة القطاع الزراعى والذين إذا تولوا عن القطاع الزراعى ترتفع قدرة الباقين فى الزراعة على الإنتاج دون أن يؤدى هذا التحول إلى هبوط فى كمية الإنتاج الزراعى فى جملته . ذلك لأن لبنان يشكو من نسبة عالية من البطالة المستترة أو العاملة، وفى الإنماء الصناعى بريق أمل فى استيعاب شىء من الأيدى الزراعية العاملة والفائضة عن حاجة الزراعة .

ب – حدود الإنماء الصناعي والعقبات التى تعترضه : على الرغم من حاجة الزراعة الملحة إلى الإنماء الصناعى – كما بينا – فإنه لايزال ضيق النطاق يتعثر بعقبات عدة تعترض سبيله .

القوة المحركة والخدمات الأخرى : أول هذه العقبات هى أن بعض المصالح والخدمات الأساسية اللازمة لنمو الصناعة السريعة غير وافية فالإنماء يتطلب وجود شبكة مواصلات ووسائل نقل تفى بأغراضه وفوق هذا كله فهو يتطلب توفر القوى المحركة بكلفة منخفضة، وعلى سبيل المثال نشير هنا إلى شكوى الصناعات اللبنانية طيلة عدة سنوات من ضعف التيار الكهربائى وعدم انتظامه مما قد أوجب على كثير من الصناعات إنشاء مولدات خاصة مع مافى ذلك من إزعاج وكلفة . إن عدم توفر هذه الخدمات بقدر كاف، واضطرار لبنان لإيجادها يضعه فى مأزق عصيب بسبب شحة موارده المالية ومرافقه الأخرى التى تعجز عن تلبية المطلبين معا ، وعليه فهو مضطر إلى تيسير فى التمويل الصناعى ، لتتوفر لديه المرافق اللازمة لتوليد القوى الكهربائية وتأمين الخدمات الأخرى .

المرافق الطبيعية : حتى إذا توفرت القوى المحركة والخدمات الأخرى فإن الإنماء الصناعي لايستطيع أن يتعدى الأمكانيات الطبيعية المؤدية للإنماء الصناعى داخل البلاد أو على قرب منه – أن تكون حياتها مؤمنة مستمرة ونقلها منتظما منخفض الكلفة خاصة إذا كانت الصناعات ثقيلة تحتاج لمواد خام تخسر الكثير من ثقلها فى أثناء عملية الإنتاج الصناعى ، كصناعة الحديد والفولاذ التى تتطلب وجود الحديد والفحم الحجرى على مقربة منها . أما فى لبنان فليس هناك معادن هامة فأن الفحم اللبنانى لا تسمح كمياته ولا نوعيته باستثمار اقتصادى واسع النطاق . وهكذا الحديد فان ما اكتشف منه إلى الآن لا يشجع على إنشاء مصهر فى لبنان ولذا فان مايستخرج منه اليوم يصدر بشكله الخام . على أن هنالك مواد قريبة العهد تبشر بالأمكانيات الحسنة بالنسبة إلى الحديد ولكن رغم ذلك نعتقد أن النمو الصناعى فى لبنان سيكون أغلبيته فى حقل الصناعات الخفيفة .

الرساميل: بالإضافة إلى القوة المحركة والمرافق الطبيعية يحتاج الإنماء الصناعى إلى المزيد من الرساميل النقدية والنوعية لاسيما وأن قسما من هذه الرساميل يمكن جلبه من الخارج كقروض أو منح ولكن معظم الرأسمال الإنمائى يجب أن يؤمن داخليا وأن يستمد من الوفورات الوطنية وهو لذلك يعتمد كثيرا على مستوى الدخل وإن يكن الدخل وطنيا مقاسا للفرد الواحد هو أعلى - فى لبنان منه فى أى بلد. عربى أو أسيوى آخر إذ يقدر ب ٨٠٠ ليرة لبنانية أى حوالى ٢٢٠ دولارا مقابل مائة وعشرين لسورية ومصر وخمسين للسعودية العربية والباكستان إلا أنه يبقى ضئيلا إذا قارناه ب ١٦٠٠ دولارا للولايات المتحدة أو ٨٠٠ دولارا لبريطانيا أو ٥٠٠ دولارا لفرنسا وعليه فإن الوفورات الموجودة لتثمير الصناعة تظل محدودة إلى أمد طويل.

الرغبة فى التوفير:

هذا بالإضافة إلى أن مقدار الوفورات الوطنية القابلة للتثمير مردها ليس إلى مستوى الدخل الفردى فقط ولكن أيضا إلى عنصرين آخرين . . هما الرغبة فى التوفير والميل للتثمير. الرغبة فى التوفير بالتدنى فى لبنان ولاسيما منذ أواخر الحرب العالمية أو منذ ازدياد الرغبة فى الاستهلاك زيادة كبيرة وقد تدنت بالتالى الرغبة فى التوفير. ازدادت الرغبة فى الاستهلاك زيادة كبيرة لاسيما أن لبنان قد أصبح بعد الحرب الأخيرة ممرا دوليا مما حمل نمط الاستهلاك فيه أن يتجه نحو النمط الغربى وقد ساعد على ذلك سفر الكثيرين من أبنائه إلى الغرب وعودة الكثير من مهاجريه، ويؤيد ذلك شيوع الأفلام الغربية فيه . فبفضل التشبه والمحاكاة فقد اقتبس أهله نمط العيش الغربى وارتفعت الرغبة فى الاستهلاك ارتفاعا لا يتماشى مع ارتفاع الدخل وعليه فقد تدنت الرغبة فى التوفير مما يعيق إيجاد رساميل داخلية للإنماء الصناعى الأمر الذى يتطلب التدخل الحكومى.

الدافع التشميرى : أما الدافع التشميرى فرده الأول إلى وجود سوق يكفل تصدير الإنتاج فى حالة توسع الصناعة ولكن السوق الداخلية فى لبنان محدودة وليس أمام الصناعة اللبنانية إذا شاءت توسعا ملموسا سوى السوق الغربية والسوق العربية.

هنالك لا شك صناعات لبنانية تستطيع أن تشق لنفسها طريقا فى السوق الغربية بفضل سياسة صناعية حكيمة تأخذ بها الحكومة، ولكن هذه الصناعات قليلة جدا . أما السوق الأخرى فهى العربية التى لا غنى للبنان عنها ولكن بشرط أن تخفف الحواجز الجمركية، وبشرط أن يتخصص كل بلد بصناعات لا تضارب صناعات البلدان الأخرى ولكن يجب أن نلاحظ أيضاً أن السوق العربيـة مهما اتسعت ستظل محدودة بسبب ضعف القوة الشرائية فيها إلى أن تنهض البلدان العربية نهضة اقتصادية صحيحة فتنمو موارد دخلها وترتفع قوة الشراء عنـد الجماهير (انظر ص ١٤ من محاضرة الدكتور بدر فى الندوة اللبنانية) .

العنصر البشرى

بقى علينا عامل واحد من عوامل الإنماء الصناعى لم نبحثه وهو العنصر البشرى أى المعرفة بالإدارة والخبرة بأساليب الإنتاج ومؤهلات العمال الفنية. وقد خطت الحكومة اللبنانية مؤخراً خطوات فى هذا الاتجاه إذ عزمت على إنشاء معهد صناعى يدرس مشاكل التقنيـة للصناعة اللبنانية ويزود الصناعيين بتجارب اختباره ويستدعى الخبراء لمعالجة المشاكل الفنية .

هذا فى نظرنا هو بدء التصنيع بمعناه الأوسع حيث يشمل دليل إنماء تقنية وطنيـة خلاقة تنشأ على ضوء الاختبار المحلى وليس فقط بواسطة الاقتباس على أننا نأمل أن تعمد الحكومة فى الفترة الانتقالية إلى المساهمة فى إرسال البعثات من العمال الفنيين للتدرب فى المصانع الغربية ونأمل أيضاً أن يقوم المعهد بدراسات من شأنها تعبيد الطرق إلى إنشاء صناعات جديدة

لا عهد للبنان بها كصناعات الأسمدة وصهر الحديد وبناء السيارات من القطع المستوردة وما شابه ذلك .

تبقى ناحية واحدة من نواحي العنصر البشري يجدر بنا أن نشير إليها ولو تلميحا وهي قضية العمال الصناعيين والعمل على رفع مستواهم ويتضمن هذا العمل أموراً كثيرة نذكر بعضها تعداداً توفيراً للوقت .

التدريب المهني . تحسين وسائل الإنتاج ، إنشاء المساكن العمالية ، تنظيم النقابات ، الضمان ضد الحوادث والشيخوخة والبطالة والمنح العائلية ، ... ، تأمين تعليم الأولاد ، الترفيه الاجتماعي وأمور أخرى .

إن الصناعة لا تقوم في النهاية إلا بإنهاض مستوى العمال . فالمشكلة العمالية هي مشكلة إجتماعية وطنية تقع مسئوليتها على أكتاف الحكومة وأرباب الصناعة والعمال أنفسهم بالسواء .

(ح) دور الحكومة في الإنماء :

من الطبيعي أن يتجه النظر في بحث القوى الدافعة إلى الإنماء الصناعي نحو الحكومة ودورها في الإنماء. ذلك أن عدداً من العقبات لا يقدر على تذليله إلا الحكومة . فالخدمات العامة مثلا ، لا يستطيع الأفراد القيام بها أو توسيع الأسواق في الداخل عن طريق الصرف على المشاريع العمرانية وزيادة القوة الشرائية ، وفي الخارج عن طريق الاتفاقات الدولية هو عمل حكومي أيضاً . كذلك القيام بإصلاحات أساسية في الضرائب والمصارف وسوق الأسهم والسندات وقانون الشركات والسياسة الجمركية والتدريب المهني وما إلى ذلك من أعمال أخرى .

ولقد وضعت مقترحا لبرنامج حكومي في ميدان الإنماء الصناعي جعلته متماشياً مع السياسة الاقتصادية اللبنانية العامة وهي ألا تغتصب الحكومة زمام المبادرة في الحقل الخاص ولا تزاحمه بل أن تقوم بالأعمال التي من

شأنها تقوية الحقل الخاص وتوجيهه نحو زيادة الإنتاج الصناعى وتشجيعه على تثمير وفوراته فى الصناعة وتشويقه إلى ذلك بواسطة المشاريع الملائمة.

ألخص هذا المقترح للبرنامج الحكومى فى حقل الإنماء الصناعى بالخطوات الآتية:

١ – القيام بمشاريع إنشائية كالرى والتحريج وشق الطرق واستنباط الطاقة لتخفيف وطأة البطالة ورفع مستوى الإنتاج الوطنى سعياً لتنمية القوة الشرائية فى السوق اللبنانية فتتسع بذلك السوق المحلية أمام المنتجات الصناعية

٢ – السعى إلى تهذيب الذوق الريفى اللبنانى عن طريق التعليم والإرشاد الصحى والعناية بالعائلة والدعاية لمنتجات الصناعة.

٣ – إنشاء مكاتب صناعية لبنانية فى بلدان العملات الصعبة، تعمل على ترويج المصنوعات اللبنانية العامة، وتزود المصانع بمعلومات عن متطلبات تلك الأسواق فتتسع بذلك السوق الغربية أمام المنتجات الصناعية اللبنانية

٤ – تأليف فريق من الباعة العالميين يجوبون مناطق العالم المختلفة ويفتحون أسواقا للصناعة اللبنانية على أن تتولى دائرة الصناعة التدقيق فى الجودة قبل التصدير.

٥ – الحث على إنشاء منظمة اقتصادية إقليمية عربية دائمة تعمل على تذليل الحواجز وتعميم الإنماء الاقتصادى فى مختلف البلدان العربية سعيا لرفع مستوى الطلب فيها وتنمية قوة الشراء فى أسواقها فتتسع تلك الأسواق للصناعات العربية ومنها الصناعات اللبنانية.

٦ – الحد من استيراد السلع الأجنبية التى تستطيع الصناعات اللبنانية إنتاجها على درجة من الجودة تضاهى جودة البضائع الأجنبية والتى تستطيع إنتاجها بوفرة تؤمن الاحتياجات المحلية.

٧ – زيادة الضرائب زيادة تصاعدية وضبطها وتحسين طرق جبايتها

سعياً إلى خفض الاستهلاك بشرط أن يستعمل قسط واف من مداخيل الضرائب فى المشاريع الإنشائية وفى التمويل الصناعى .

٨ – اللجوء إلى قرض داخلى بواسطة سندات حكومية لما لهذا التدبير من فعالية فى خفض الصرف الاستهلاكى .

٩ – التشجيع على تكتلات الرساميل الصناعية بواسطة إنماء الشركات المساهمة بغية زيادة الترسمل .

١٠ – إنشاء مصرف صناعى تساهم فيه الحكومة والأفراد يعمل على إنماء الترسمل الصناعى فى الصناعات التى تنقصها الرساميل .

١١ – المضى بالمعهد الصناعى الذى قد أنشأته الحكومة سعياً إلى تنمية التقنية اللبنانية ورفع مستوى الإنتاجية فى الصناعة .

١٢ – إحقاق الضمانات الاقتصادية والاجتماعية للعمال الصناعيين والسعى إلى رفع مستوى معيشتهم .

القطاع التجارى

لقد ذكرت لكم سابقاً أن لبنان بلد يفوق دخله من التجارة دخله من أى نشاط اقتصادى آخر .

فبحسب تقديرنا تدر التجارة على الاقتصاد اللبنانى مايوازى ربع دخله أو أكثر ، وقد كان بودى أن أتوسع فى معالجة هذا القطاع توسعاً متماشياً مع أهميته فى الاقتصاد اللبنانى إلا أن ضيق الوقت يرغمنى على الاختصار وعليه سأجعل معالجتى لهذا القطاع مقتضبة بقدر الإمكان أقسمها إلى ثلاثة أقسام : التجارة الداخلية ، التجارة الخارجية ، ميزان المدفوعات .

وربما كان من المستحسن قبل ولوج هذا البحث أن أعيد إلى أذهانكم على سبيل التذكرة العامل الجغرافى الطبيعى الذى يجعل من لبنان بلداً تجارياً فى المقام الأول وهو موقعه كمدخل الهلال الخصيب والشرق الأدنى عامة ، فإن

هذه البقعة من الأرض اتخذت مركزا للتجارة منذ ازدهار عهدى صور وصيدون (صيداء اليوم) زمن الفينيقيين واستمرت كذلك فى العصور الإغريقية والرومانية ، وبعد الفتح العربى ظل الشاطىء اللبنانى يلعب دوراً هاماً فى التجارة بين آسيا وأوروبا وكذلك فى عهد العثمانيين حين سيطر على التجارة البحرية الفلورنسيون والبنادقة ، وإنك تجد حتى يومنا هذا حيا يدعى بخان البنادقة فى بيروت .

وفى العهد الحاضر لم يتقاعس لبنان عن الاستمرار بالقيام بدوره التاريخى كما يشهد بذلك مرفأ بيروت وهو من أوفر المرافىء عدة فى البحر المتوسط وأحفلها بحركة النقل ، كذلك المطار الدولى الحديث وهو يحسب أكبر مطارات الشرق الأوسط وأكملها عدة وتجهيزا فنياً كذلك المنطقة الحرة فى بيروت والفنادق والمطاعم والمصارف وشركات التأمين المنتشرة فيه بوفرة . كلها تشير إلى أهمية لبنان وكفايته فى عالم التجارة .

هذا عدا العنصر البشرى الذى سبق وحدثتكم عنه فى مطلع هذه السلسلة وهو يتمثل بتأصل اللبنانيين فى التجارة لما لهم من اتصالات حميمة فى الشرق والغرب على حد سواء وخاصة بواسطة اللبنانيين المهاجرين وهم منتشرون فى جميع أرجاء المسكونة بحيث أنى أشك إذا كانت هناك بلد فى العالم لا يعمل فيها تجار لبنانيون ، ويكاد اللبنانيون المهاجرون يساوون فى العدد اللبنانيين المقيمين .

ومما ساعد على ترويج الاتجار اللبنانى بعد الحرب الأخيرة إقفال مرفأ حيفا للبلدان العربية وقد كانت حيفا فى السنوات الأخيرة قبل الحرب العالمية الأخيرة وإبانها قد بدأت أن تزاحم مرفأ بيروت مزاحمة شديدة كانت فى بعض الأحيان فعالة . أما قيام الحكومة السورية بإنشاء مرفأ اللاذقية فلم يلحظ تأثيره بعد على حركة التجارة عبر بيروت كما ترينا الأرقام الأخيرة لتجارة المرور (الترانست) وتجارة إعادة التصدير وأرقام الصادرات والواردات وتشمل الأموال والرساميل الدولية فإن جميع هذه الأرقام تشير إلى اتجاه صعودى ملموس فى السنوات الأخيرة كما سنبين فى حينه .

التجارة الداخلية :

بعد هذه التوطئة السريعة يجمل بنا أن ننتقل إلى بحث الموضوع فنبدأ بالتجارة الداخلية .

لقد امتاز لبنان بالاهتمام البالغ الذى أعارته الحكومات العديدة التى تولت شئونه منذ أن نال إستقلاله للمواصلات وشق الطرق وتعبيدها فقد أصبح فى لبنان اليوم شبكة من الطرق ممتازة تربط جميع أطرافه بالمدن الرئيسية وهذا مما يساعد على رواج التجارة الداخلية وانتظامها وقد ساعد أيضا على حمل الطلب نحو التوحيد وإن يكن لايزال هنالك شقة واسعة بين نوعى الطلب للسلع الاستهلاكية فى المدن وقرى الاصطياف من جهة وسائر قرى لبنان من جهة أخرى .

غير أن تسويق السلع اللبنانية من محاصيل زراعية ومنتجات صناعية لايزال نوعا ما بدائيا فالمنتج فى الغالب يجهل أهمية التصنيف فى تسويق محاصيله، وطالما تجده يكتفى بمجرد التخلص من محصوله ، مازجاً الجيد بالردىء ، كما أنه يجهل أهمية التوضيب الفنى والتعليب بأحجام وأوزان موحدة .

إن تسويق بعض المواد الزراعية كالخضار والفواكه تحيط به معضلات أكثر تعقيداً من مجرد التصنيف والتوضيب بسبب قابلية هذه المحاصيل للتلف السريع فهى تتطلب نقلا سريعا منظما من مناطق الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك وقد تتطلب التجفيف والحفظ أو التجميد إذا كانت الأسواق بعيدة . وبالتالى توجب على القائمين بها معرفة دقيقة بأحوال السوق ولاسيما أسواق الاستيراد فى مختلف الفصول .

وعليه فإن لبنان يفتقر إلى منظمة للتسويق والتصريف مهمتها أولا إفهام المنتج قيمة التصنيف الموحد والمقاييس المثالية الثابتة والتوضيب والتطهير لاسيما وأن الذوق فى لبنان قد ارتقى كثيراً منذ أواخر الحرب العالمية الأولى وأصبح الكثيرون من المستهلكين يتطلبون أصنافا أرقى ومقاييس أثبت وهم يدفعون لقاء ذلك ثمناً أغلى . ثانياً تعميم المستودعات

المبردة وتنمية العمليات والصناعات المختصة بالتجفيف والتخزين، ثالثا تيسير وتنظيم استعمال بواخر البرادات وعربات القطر والشاحنات وطائرات النقل ذات التبريد.

ولكى أعطى فكرة عن مقدار التجارة اللبنانية أعرض رقما تقديريا لمجموع قيمة السلع المتداولة فى التجارة الداخلية فى عام ١٩٥٢ وهو مبلغ ٦٢٥ مليون ليرة لبنانية وقد وصلت إلى هذا المبلغ بالطريقة التالية: جمعت قيمة البضائع المستوردة من الخارج وقيمة المنتجات الصناعية المحلية وقيمة المحاصيل الزراعية بعد أن طرحت من هذه الأخيرة مبلغا مقدرا للمحاصيل التى يجرى استهلاكها فى المزرعة من قبل المزارع وعائلته ومن هذا المجموع طرحت مجموع قيمة البضائع المصدرة والمعاد تصديرها فكانت النتيجة التى أشرت إليها وهى تقريبية بالطبع. وتجب الإشارة إلى أن هذا الرقم ٦٢٥ مليون ليرة لبنانية لا يشمل الخدمات بل السلع الملموسة فقط كما أنه يشير إلى سعر الكلف لا إلى سعر المبيع فإذا افترضنا أن لا تغيير فى كمية المخزونات من سنة لأخرى مع تمادى الوقت وهو افتراض قد لا يكون غير واقعى فى السياق الطويل يكون معدل كلفة ماتتناقله التجارة من السلع للفرد الواحد فى السنة حوالى خمسمائة ليرة لبنانية وهى قيمة كبيرة بالنسبة إلى بلد صغير مثل لبنان. تجب هنا الإشارة الهامشية إلى أنه لا أهمية لهذه الأرقام، من حيث الدخل أو العمالة أو العوامل الاقتصادية الأخرى إنما أوردتها فقط لأعطيكم فكرة عامة تقريبية على النشاط التجارى الداخلى الذى ينجم عن تصريف هذه الكمية من البضائع فى الأسواق المحلية.

التجارة الخارجية

(ا) تعديل الأرقام الرسمية: وسأعرض عليكم بعض الأرقام ولكن قبل ذلك يجب أن أحذركم أن ما سأعرضه من أرقام لن تجدوه مطابقا على ما ورد فى مجموعة الجمارك الرسميـــة أوفى النشرة الإحصائية

اللبنانية لعامى ١٩٥١ ، ١٩٥٢ وذلك لأننا فى معهد الدراسات الاقتصادية قد أجرينا بعض التعديلات على الأرقام الرسمية لنجعلها أكثر دقة بإعطاء فكرة صحيحة عن واقع الحال ـ أشرح لكم أولا التعديلات التى أجريناها وبعد ذلك أعطيكم الأرقام .

أولا ــ عدلنا قيمة البضائع من مستوردات وصادرات وذلك باستعمال السعر السائد فى السوق الحرة للعملات الأجنبية بدلا من السعر الرسمى وهو سعر وهمى لا وجود له غير أن مصلحة الجمارك لاتزال تعتمده فى إحصائها.

ثانياً ــ خصمنا أجور النقل حيث كانت هذه مدمجة بقيمة البضائع .

ثالثاً ــ أهملنا قيمة الذهب المسجلة فى الجمارك واعتمدنا الوزن وعدنا فقيمناه على أساس سعر الذهب فى السوق الحرة.

رابعا ـ أضفنا قيمة بعض المستوردات التى لم تدرجها إدارة الجمارك بالأرقام الرسمية وهى مستوردات لبعض الشركات ذات الامتياز ولمنظمة هيئة الأمم العاملة على إغاثة اللاجئين وللقنصليات والمفوضيات الأجنبية فى لبنان.

ب ــ الاستيراد والتصدير والميزان التجارى :

بعد إجراء هذا التعديل أصبحت أرقام الاستيراد ٤٢٦ مليون ليرة لبنانية لعام ١٩٥١ وقد كانت بحسب رقم الجمارك ٣٢١ مليون ليرة لبنانية وأصبحت أيضا ٤٤٣ مليون ليرة لبنانية لعام ١٩٥٢ مقابل ٣٣٢ مليون ليرة بحسب تسجيل الجمارك وقد صدر لبنان فى عام ١٩٥١ ما قيمته ٩٢ مليون ليرة فقط وفى عام ١٩٥٢ تدنى التصدير إلى ٨٣ مليون ليرة ، ويظهر جليا من هذه الأرقام أن الميزان التجارى اللبنانى يبدى عجزا كبيرا أى فارقا ضخما بين أرقام الاستيراد وأرقام التصدير ولكن هذه الظاهرة أى ظاهرة زيادة استيراد السلع على تصدير السلع فى لبنان ليست أمرا طارئا عارضا بل نعتقد نحن أنها ظاهرة حالفت تجارة لبنان طيلة سنوات أو ربما عقود عديدة .

مع الأسف لا يمكننا أن نثبت انطباعنا هذا بالبرهان القاطع إذ ليس هنالك أرقام لتجارة لبنان الخارجية تعود إلى ما قبل السنتين المذكورتين سابقا وذلك مرده إلى الاتحاد الجمركى بين لبنان وسوريا الذى يرجع عهده إلى بدء الانتداب الفرنسى على البلدين أثر انتهاء الحرب العالمية الأولى وقد ظل مستمرا وظلت أرقام الجمارك تدمج الاستيراد والتصدير للبلدين معا إلى أن ألغى الاتحاد الجمركى فى ١٣ آذار عام ١٩٥٠ .

رغم ذلك فإن الميزان التجارى السلبى الذى شهدناه فى أرقام لبنان نجده ممثلا فى الأرقام المشتركة بين البلدين وإن يكن ليس إلى ذلك المدى الذى نشهده فى تجارة لبنان المنفردة فإن سوريا ولبنان ـ استوردا معا عام ١٩٣٨ بقيمة ٧١ مليون ليرة لبنانية وصدرا ماقيمته حوالى ٢٩ مليون ليرة .

وقد هبطت كمية المستوردات فى أثناء الحرب العالمية الثانية وخاصة قبل اندحار إيطاليا بسبب قفل البحر الأبيض المتوسط فى وجه التجارة العادية ففى عام ١٩٤١ مثلا كان مجموع استيراد البلدين ٤٠ مليون ليرة أى مالا يزيد كثيراً عن نصف ما كان عليه قبل نشوب الحرب، وكذلك هبط تصدير البلدين من ٢٩ مليون ليرة إلى ١١ مليون ليرة فقط، ولكن على كل حال ظل الاستيراد أكثر من التصدير .

وبعد اندحار إيطاليا وانسحاب الجيوش الألمانية من أفريقيا الشمالية وتأمين المواصلات فى البحر الأبيض المتوسط ارتفعت أرقام التجارة الخارجية لسوريا ولبنان حتى وصلت سنة ١٩٤٥ وهى سنة انتهاء الحرب إلى ١٣١ مليون ليرة لاستيراد البلدين معا و٤٤ مليون ليرة لتصديرهما وفى عام ١٩٤٦ تضاعفت تقريبا التجارة الخارجية عما كانت عليه فى العام السابق إذ وصلت أرقام الاستيراد للبلدين معا إلى ٢٦٦ مليون ليرة وأرقام التصدير إلى ٨٦ مليون ليرة وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الارتفاع فى قيمة التجارة الخارجية بعد الحرب مباشرة لم يتبعه ارتفاع فى الوزن فالمستوردات التى بلغت قيمتها ١٣١ مليون ليرة فى عام ١٩٤٥ كان وزنها ٥١٤ ألف طن ، بينما مستوردات سنة ١٩٤٧

بلغت قيمتها ٣٦٣ مليون ليرة أى ٢٣٢ مليون ليرة أكثر من مستوردات عام ١٩٤٥ ولكن وزنها كان فقط ٤١٤ ألف طن أى ١٠٠ ألف طن أقل من عام ١٩٤٥ ويفسر هذا الفارق بغلاء الأسعار بعد الحرب وببعض التبدل فى نوع المستوردات حيث ازدادت بعد الحرب مستوردات الكماليات الغالية الثمن الخفيفة الوزن. كذلك يظهر الغلاء فى أرقام الصادرات حيث ازدادت قيمتها وتدنى وزنها.

وهكذا ترينا الأرقام المشتركة إلى الاتجاه عينه الذى نشهده فى أرقام لبنان المنفردة لاسيما عندما ندرك أن أكثر الاستيراد فى الأرقام المشتركة كانت نهايته لبنان وأن أكثر التصدير كان منشأه سوريا.

بقى علينا أن نعلل كيفية تمكن لبنان من الاستمرار طيلة هذه السنوات فى عجز دائم فى ميزانه التجارى وهـــذا ما سنعالجه عندما نتناول بحث ميزان المدفوعات.

ج – نوع السلع – منشؤها ونهايتها:

أما الآن فلنلق نظرة على نوع السلع التى تدخل التجارة الخارجية اللبنانية ولنتبين منشأ المستوردات ونهاية المصدرات – إن ثلث مستوردات لبنان تتألف من مواد غذائية. حيوانات حية للقصابة – وحنطة ودقيق وجبن وزبدة وسمن وأرز وسكر – هذى هى أهم مستورداته من المواد الغذائية.

أما مستورداته الرئيسية الأخرى فهى المنسوجات ووسائل النقل والحديد والفولاذ والخشب والجلود الخام والأسمدة والحاصلات الكيماوية والبذور الزيتية والورق والآلات والأجهزة.

ويستورد لبنان كمية كبيرة من الذهب كل عام ففى سنة ١٩٥٢ بلغ مجموع ما استورده لبنان من الذهب ١١ طنا، وبلغت قيمته ٤٤ مليون ليرة لبنانية أى أكثر من عشرة بالمائة من مجموع المستوردات. واستيراد الذهب فى لبنان مباح غير أن تصديره منوط برخصة تمنحها وزارة الاقتصاد الوطنى وهذه الوزارة لا تتأخر فى منح الرخصة إذا كان الذهب المصدر قد أدخل عليه تغيير

صناعى أى أنه قد ساهم فيه عمل لبنانى كالصياغة مثلا والفارق الكبير الذى يراه المرء باستمرار بين ما يستورد لبنان من ذهب وما يصدر يحمل على الظن بأن هنالك تصديرا غير مشروع إلى مدى واسع ولكن لا يمكننا الجزم فى ذلك.

أما مصدرات لبنان فعلى نوعين : مصدرات زراعية ومصدرات صناعية وأهم المصدرات الزراعية الفاكهة وخاصة التفاح والحمضيات والموز ويلى ذلك البصل والبطاطا وحبوب القطانى والخضروات الطازجة والزيوت النباتية وزيت الزيتون والتبغ . وأهم المصدرات الصناعية خيوط القطن وغزله والأسمنت ومشتقاته ، والصوف والجلود المدبوغة والمصنوعات الجلدية .

عندما ننظر فى منشأ المستوردات اللبنانية لا نستطيع أن نشير إلى بلد واحد فنقول هذا هو البلد الذى يستورد منه لبنان دائما أكثر مما يستورد من سواه لأن الأولوية بين بلدان المنشأ قد تبدلت كثيرا فى السنوات الأخيرة.

ظلت فرنسا تحتل المركز الأول فى أثناء الانتداب وكانت تليها حين ذلك فلسطين ولكن بعد الحرب انتقلت الأولوية إلى سوريا ثم إلى الولايات المتحدة وفى العام الماضى أى سنة ١٩٥٢ (لا أملك أرقام ٥٣) كان أكثر استيراد لبنان من الولايات المتحدة وقد بلغت حوالى ٨٠ مليون ليرة لبنانية وقد جاءت سوريا فى المكان الثانى وبلغت قيمة المستورد منها ٦٣ مليون ليرة ثم بريطانيا ٤٦ مليون ثم فرنسا فى الدرجة الرابعة وقد بلغ ما استورد منها ٣٩ مليون ليرة لبنانية ـ وقد استورد لبنان فى العام ذاته من الأقطار العربية ما قيمته ٩٠ مليون ليرة لبنانية أى ما يفوق خمس مجموع قيمة مستورداته أما توزيعها بين مختلف البلدان العربية فقد كان كما يلى :

سوريا ٦٣ مليون : العراق ١٣ مليون : العربية السعودية ٦ ملايين : مصر ٣ ملايين : الأردن ٤ ملايين ونصف : سائر البلدان العربية نصف مليون

والمصدرات اللبنانية كالمستوردات تحول اتجاهها أيضا بعد الحرب الأخيرة .

لقد كانت فرنسا وفلسطين السوقين الرئيسيتين للمنتجات اللبنانية قبل الحرب

إذ كان هذان البلدان يستوردان خمسين بالمائة من مجموع المصدرات اللبنانية أما الآن فإن البلد الأول للتصدير اللبنانى هو سوريا وقد صدر اليها لبنان عام ١٩٥٢ ماقيمته ١٦٫٥ مليون ليرة لبنانية ويلى سوريا فى ميزان التصدير اللبنانى : العربية السعودية ومصر والولايات المتحدة وقد صدر لبنان إلى كل من هذه البلدان الثلاثة عام ١٩٥٢ بضائع تزيد قيمتها على ٧ ملايين ليرة لبنانية أما مجموع مصدرات لبنان إلى العالم العربى فتكاد تبلغ نصف مجمل مصدراته عامة ويلاحظ مما تقدم أن تجارة لبنان مع العالم العربى تكون قسما هاما فى تجارته الخارجية وهذا مما قد أهاب بلبنان فى مناسبات عديدة أن يروج فكرة التضامن الاقتصادى بين الأقطار العربية . وقد قدم إلى الجامعة العربية أول مشروع لإيجاد اتحاد اقتصادى عربى كما أنه عقد فى السنتين الأخيرتين عدة اتفاقات تجارية ومالية مع كل من سوريا ومصر والعراق والأردن ويتطلع إلى عقد اتفاقات أخرى مع سائر البلدان العربية .

د — تجارة إعادة التصدير وتجارة الترانسيت علاوة على ماتقدم بشأن الاستيراد والتصدير الذى يجريهما لبنان فان هنالك نوعين آخرين فى التجارة الخارجية يقوم بهما لبنان وهما إعادة التصدير وتجارة الترانسيت أما إعادة التصدير أو تصدير المستوردات بعد دفعها الرسوم الجمركية ودخولها إلى الجمهورية اللبنانية فلم تكن تجارة ذات بال قبل الانفصال الجمركى إذ بلغت قيمة ما أعاد تصديره لبنان وسوريا مشتركين مبلغ مليونى ليرة لبنانية عام ٩٤٨ فى حين أن هذا النوع من التجارة أى تصدير المستوردات من قبل لبنان وحده قد بلغ عام ١٩٥١ : بعد الانفصال الجمركى ٨ ملايين ليرة وفى عام ٩٥٢ بلغ ١٩ مليون ليره وهذه الزيادة الفجائية مردها إلى الانفصال الجمركى إذ أن قسما كبيرا من الاستيراد السورى كان يقوم به التجار اللبنانيون ولم يكن يحسب إعادة تصدير عندما كان الجمرك مشتركا .

أما تجارة الترانسيت فهى مورد هام من موارد الدخل اللبنانى تساعد على رواجها مؤهلات لبنان الطبيعية والبشرية والنشوئية كما أخبرتكم سابقا ولا سيما كون بيروت المرفأ الوحيد على الساحل الشرقى للبحر المتوسط الذى يتمكن من استلام البضائع بكفاءة وعلى مجال واسع طيلة أيام السنة وخاصة

بعد حرب فلسطين وقفل مرفأ حيفا للبلدان العربية وعليه نرى أن حركة مرفأ بيروت ازدادت ازدياداً ملموسا تلك السنة إذ أن مجموع البضائع الخارجة من مرفأ بيروت عام ١٩٤٧ بلغ وزنها حوالى ٦٣ ألف طن ، بينما ارتفعت فى سنة ١٩٤٨ إلى ١٢٩ ألف طن أما البضائع الداخلة فقد ارتفعت من ٤٥٧ ألف طن عام ١٩٤٧ إلى ٧٧٣ ألف طن عام ١٩٤٨

والبضائع التى مرت عبر الأراضى اللبنانية السورية عام ١٩٤٩ قبل الانفصال الجمركى فقد بلغت قيمتها ٣٤٢ مليون ليرة لبنانية أما فى السنة الماضية أى سنة ٩٥٢ فإن البضائع التى مرت بطريق الترانسيت عبر لبنان وحده فقد بلغت قيمتها حوالى خمسمائة مليون ليرة لبنانية هذا عدا ٦٧ طنا من الذهب قدرت قيمتها بمائتين وأربعين مليون ليرة لبنانية و٥ر٢٢ مليون طن من البترول الخام من منشأ عراقى أو سعودى.

مما لا شك فيه أن الشاطىء الشرقى للبحر المتوسط قد لعب دوراً هاما فى التجارة البرية عبر القارة الآسيوية وأفاد سكانه إفادة كبرى من موقع بلادهم وازدهرت البلاد من جراء ذلك إلى أن فتحت قناه السويس فحدت حدا ظاهرا من التجارة البرية مع آسيا الوسطى ولا سيما وأن طرق النقل البرية كانت فى ذلك العهد بدائية لم تقو على مزاحمة النقل البحرى :

أما اليوم وقد ارتقى النقل البرى إرتقاء مدهشاً وحصل التقدم الباهر فى صناعة السيارات وفى تعبيد الطرق أصبح فى مصلحة الدول العربية المتاخمة للبحر المتوسط أو القريبة منه وهى لبنان وسوريا والأردن وربما أيضا العراق أصبح فى مصلحتها أن يزداد حجم تجارة الترانسيت عبر أراضيها إلى أكبر حد ممكن وعلى حساب التجارة البحرية ولا شك أن حظ البر بالتغلب على البحر أصبح اليوم أكبر مما كان عليه فى أى ظرف سابق منذ فتح قناة السويس ولكن ذلك بشرط أن تتعاون هذه البلدان تعاوناً خالصاً فتلجأ إلى تخفيض تكاليف النقل البرى وتنظيمه وزيادة سرعتـــه فتحسن طرق المواصلات أو تلغى رسوم الترانسيت وتسهل المعاملات الجمركية وتخفض

رسوم الموانىء والتخزين وتسمح بمرور سيارات النقل دون الحاجة إلى نقل البضاعة من سيارة إلى أخرى أثناء الطريق عند عبر الحدود .

وهناك عوامل طبيعية واقتصادية فى صالح تجارة الترانسيت تشجع على استمرارها وتكفل نجاح الجهود التى قد تبذل فى سبيل توسيعها وقد تحقق لها الغلبة فى منافساتها مع التجارة البحرية وأهم هذه العوامل هى اختصار المسافه. إن المسافة بين أوروبا وبغداد عن طريق بيروت أقصر منها عن طريق السويس ب ٥٨٠٠ ك م ، والمسافة بين أوروبا وطهران عن طريق بيروت أقصر ب ٥٣٠٠ ك م يضاف إلى المسافة الوقت الذى تستغرقه البواخر ورسوم القناة فتظهر جليا الأفضلية الإقتصادية للنقل البرى شرط أن يؤمن بالطريقة المثلى القائمة على التعاون بين البلدان المعنية بشأن الترانسيت .

ولكننا نجد اليوم لكل بلد من هذه البلدان رغبات خاصة تتضارب غالبا مع رغبات البلدان الأخرى فلبنان مثلا يطلب حرية النقل التامة إلى الأردن والعراق وخاصة السيارات وطلب أيضا المحافظة على دوره التقليدى بأن يحصل على نصيب متماثل مع نشاطه الماضى فى حقل الترانسيت وهو فى الآن ذاته لا يرضى بانتقاص الفوائد العائدة إليه من الرسوم المختلفة وسوريا تريد الاشتراك فى فوائد تجارة الترانسيت بحصة تتماشى لا مع نشاطها التاريخى فى هذا الحقل بل مع مركزها الطبيعى أى أكثر من الحصة التى نعمت بها فى الماضى وعليه فهى تسعى إلى نقل البضائع إلى الأردن مباشرة عن طريق اللاذقية بوضعها العقبات فى سبيل النقل عن طريق بيروت وهى أيضاً تشجع النقل بواسطة سكك الحديد لأنها مسئولة عن العجز فى مدخول السكك الحديدية أما الأردن فيطلب وصول مستورداته إليه بأسرع وقت وأدنى تكاليف وبعض المصالح فيه تدعو إلى توسيع ميناء العقبة منفذ الأردن الوحيد على البحر وتشجيع الاستيراد عن طريق هذا المرفأ . ويرغب الأردن مثل سوريا بتشجيع النقل بالسكة الحديدية لأنها مصلحة حكومية

والعراق يريد أن تتحسن طرق الترانسيت وتزداد سرعة النقل بهذه الواسطة كى يتمكن من استيراد وتصدير بضائعه بأسرع وقت وأدنى تكاليف ، وهو يرغب فى تشجيع أرخص سبل النقل وأسرعها كى يستعيد سابق نشاطه فى تجارة الترانسيت مع إيران .

وهكذا نرى أن رغبات الدول الأربع تتضارب نتيجة لحرص كل منها منفردة على تشجيع مرور البضائع عن طريق مرافقها وبوسائط نقلها الخاصة . ورغبات هذه الدول حين تتضارب من هذه الناحية فإنها لابد أن تلتقى فى طلب أسرع طرق النقل وأرخصها ، هذا هو المبدأ العام الذى يجب أن تضعه هذه الدول نصب أعينها دون تقيد باعتبارات محلية وأرباح سريعة إن نمت عن شىء فهى إنما تنم عن فقدان الحكمة وضيق الرؤيا ، فإنه يترتب على هذه الدول الأربع أن تعمل جميعها متعاونة على تأمين أسرع طرق النقل وأسهلها وأرخصها سواء أكان ذلك بالسيارة أو بالقطار . أما أن تحرص كل دولة منها على تشجيع مرور البضائع عبر أراضيها ، وعن طريق مرافئها دون سواها ، وبوسائط النقل المتوفرة لديها بصرف النظر عن الصلاحية الاقتصادية لتلك الطرق والوسائل ، فذلك مما يعمل على استمرار التضارب فى المصلحة ، وبالتالى يؤول إلى تأخير الترانزيت فى المنطقة عامة ويقوى مركز الناقل البحرى فى المنافسة القائمة بين البر والبحر فتنقل إلى شركات الملاحة الأوربية الأرباح الطائلة التى تستطيع الدول الأربع أن تقتنصها وتتقاسمها .

(هـ) السياسة الجمركية :

إن السياسة الجمركية هى فى النهاية وجه من وجوه السياسة التجارية للبلاد ، فالسياسة التجارية العامة فى لبنان هى عبارة عن محاوله إحقاق درجة واسعة من الحرية فى الاستيراد والتصدير حتى أنك تكاد تجد كل نوع من البضاعات الأجنبية معروضا فى سوق بيروت ، والكثير من هذه يضارب المصنوعات الوطنية وذلك لأن للتجارة حتى الآن قوة أشد مما للصناعة ، وهى لاتزال

صاحبة السيطرة على السياسة الاقتصادية العامة مع العلم بأن هنالك بوادر تنذر بتبدل الحال مع الزمن .

والسياسة الجمركية متماشية مع هذه السياسة العامة . والتعريفة الجمركية فى حدود منخفضة لا سيما أنها تحسب على أساس السعر الرسمى للعملات الأجنبية ، وهى تستعمل فى الأساس كواسطة لجباية الأموال للخزينة أكثر منها واسطة للتحكم بالتجارة الخارجية ، ويوجد فى لبنان درجات ثلاث للتعريفة : التعريفة العادية وتفرض على سلع غالب الدول ، وتعريفة منخفضة كالتى كانت تمنح إلى فلسطين والتى تمنح باتفاقات خاصة مع البلدان العربية ، وتعريفة قصوى كالتى تفرض على البضائع اليابانية .

وليس فى لبنان تشريع يخول الحكومة حق منع استيراد سلعة منعا باتا ، بل أدنى تدبير إلى المنع هو نظام الإجازة المسبقة التى تخضع له بعض المواد المستوردة ، وكذلك أيضا تخضع له بعض المواد المصدرة . والبضائع المستوردة التى تخضع لنظام الإجازة المسبقة هى التى تنتج مثيلاتها الصناعات اللبنانية على مستوى مماثل من الجودة ، وبوفرة قمينة بسد الحاجة المحلية . والقصد من الإجازة المسبقة هو حماية المصنوعات الوطنية والحد من طغيان المنتجات الأجنبية . وهذه بعض البضائع التى تخضع لنظام الإجازة المسبقة هى : السكاكر والمأكولات كالبسكويت والمربيات والشيكولاتة والمعجونات والخل والبيرة والأحذية وموادها الخام والشنط والكرتون والثقاب والكحول والكلونيا والمواسير والآلات والتجهيزات لمصانع الغزل وخيوط الحرير الطبيعى ونسيجه والأصباغ والأطلية .

وينعم لبنان فى التصدير بالحرية التى يتصف بها الاستيراد ، غير أن هنالك بعض البضائع يخضع تصديرها لنظام الإجازة المسبقة لكونها من المواد الغذائية الأساسية التى لا ينتج لبنان منها الكفاية ، أو لأن تجارتها تخضع لتقنين دولى ، وهذه هى الحيوانات الحية والطيور والسمن والحنطة والدقيق والشعير

والأرز وأكياس الخيش الجديدة والعلف أخصه التبن والحليب ومنتجات الألبان والآلات الصناعية .

ميزان المدفوعات

لقد وضحنا تجارة لبنان الخارجية وسياسته الجركية وأشرنا إلى العجز الكبير الذى يظهره ميزانه التجارى وقد بلغ ٣٦٠ مليون ليرة لبنانية فى سنة ١٩٥٢ أو ما يعادل ثلث دخله القمحى ، غير أن الميزان التجارى يشير فقط إلى الفارق بين استيراد وتصدير السلع دون الخدمات .

أما فى بلد كلبنان حيث تلعب الخدمات دوراً أساسيا فأنه لايمكن فهم الموضوع الاقتصادى دون معرفة ميزان المدفوعات ، ومع الأسف فإن الإحصاءات اللبنانية لاتسعفنا كثيراً فى محاولة استخلاص ميزان المدفوعات سداً لهذا النقص الإحصائى .

لقد بدأنا فى معهد الدراسات الاقتصادية بدرس المدفوعات اللبنانية درساً إحصائياً محاولين التوصل إلى وضع ميزان للمدفوعات عن سنتى ١٩٥١، ١٩٥٢ غير أن هذه الدراسة لاتزال فى بدايتها، وما توصلنا إليه من أرقام لايزال تقديريا تقريبا . على الرغم من ذلك نرى من المستحسن أن نعالج ميزان المدفوعات معالجة دقيقة ولو كانت معظم أرقامنا تقريبية .

لايخفى عليكم أن ميزان المدفوعات هو عبارة عن مسجل بجميع المعاملات الاقتصادية خلال فترة معينة بين سكان بلد ما وسكان البلدان الأخرى ، وهذه المعاملات الاقتصادية تشمل تحويل ملكية البضائع أى ما ندعوه عادة استيرادا وتصديرا . وللقيام بخدمات لأجل البلد المعين من قبل الأجانب أو لأجل الأجانب من قبل سكان البلد المعين ، كما أنها تشمل الاستحقاقات المالية ، ونقل الأموال وتوظيفها ، ومصاريف السفر والنقل والسياحة والمنح والهبات إلى آخر ماهنالك من الخدمات التى تدعى غير منظورة .وفى لبنان قام جدل ما بعده جدل حول العجز فى ميزان

المدفوعات ، فمن فئات تقول إن لبنان يشكو من عجز متزايد فى ميزان مدفوعاته يهدد اقتصاده بالتقلص وهى لذلك تدعو إلى الحد من الاستيراد ، ومن فئات أخرى تدعى أن لبنان ينعم بفائض لا عجز فى ميزان مدفوعاته وهى لذلك تدعو لإطلاق حرية التجارة إطلاقا تاما .

ويتراءى لى أن أغلب الذين يتحدثون عن العجز والفائض يشكون من عدم الوضوح فى مفاهيمهم لهذين المطلبين إذ هم لا يعرفانهما. لذلك يجب أن نتفهم جليا ما الذى نعنيه بالعجز أو الفائض. بما أن ميزان المدفوعات بحسب التعريف السائد دوليا يشمل الدفع والاستحقاق المالى فهو بطبيعة الحال متعادل الكفتين. إن العجز أو الفائض إنما نعنى به أمرين فقط : أولا أن التعادل حاصل بواسطة انتقاص أو زيادة الحقوق المالية التى يملكها سكان البلد المعين عند سكان البلدان الأخرى عما كانت عليه فى الفترة السابقة ، ففى حالة انتقاصها يشار إلى ميزان المدفوعات كمظهر عجز ، وفى حالة الزيادة يعتبر مظهرا فائضا .
ثانياً : أن التعادل حاصل بواسطة تصدير الذهب أو استيراده، ففى الحالة الأولى يعتبر الميزان فى عجز ، وفى الحالة الثانية عكس ذلك .

على ضوء هذا المفهوم المعترف به للعجز والفائض فى ميزان المدفوعات لا أستطيع أن أعتبر أن لبنان يشكو من عجز فى ميزان مدفوعاته ، بل يتراءى لى أنه ينعم بفائض واف .

أخلص إلى هذا الاستنتاج لسببين رئيسيين :

أولا : أن الفارق الكبير بين استيراد لبنان للسلع وتصديره لها قد رافق تجارة لبنان الخارجية منذ أن دونت أرقامها، أى منذ أكثر من ربع قرن، ولا يعقل أن يكون هناك عجز مستمر فى ميزان المدفوعات حسب تعريفنا له دون أن تنضب حقوق اللبنانيين المالية على الأجانب، وأن يتوقف لبنان عن استيراد الذهب ويقوم بتصديره. وهو اليوم على العكس من ذلك يستورد ذهبا أكثر مما يصدره .

أما دعاة العجز فأنهم يجابهون هذه الحجة بقولهم إن مصروفات الحكومة

الفرنسية على جيشها وتجهيزاتها فى لبنان وسوريا كان يقوم بسد العجز فى أثناء الانتداب الفرنسى ، ومن ثم فإن مصاريف الجيوش الأجنبية فى أثناء الحرب العالمية الثانية قد غطى العجز وأقام فائضاً كبيراً ، وأن اللبنانيين اليوم يسدون عجز ميزانهم باستنزاف هذا الفائض الممثل بأرصدة أجنبية يملكها اللبنانيون .

أما جوابى على هذه الحجة فهو السبب الثانى الذى يحملنى على الاعتقاد بالفائض لا بالعجز هو الأرصدة اللبنانية فى الولايات المتحدة . ومع العلم بأنه ليست هناك إحصاءات بالأرصدة اللبنانية فى جميع العملات الأجنبية فإنى قد تمكنت من الحصول على الأرصدة اللبنانية فى الدولارات ، وذلك حسب إحصاءات المصرف الفيدرالى الأمريكى فى نيويورك . وإن الاتجاه الذى تظهره الأرصدة اللبنانية فى الدولار لا يمكن أن تظهر عكسه الأرصدة اللبنانية فى سائر العملات الأجنبية .

إذا صح ذلك فالأرصدة الأجنبية التى يملكها اللبنانيون آخذة بالازدياد لا بالنقصان كما تظهر الأرقام الآتية للأرصدة بالدولار :

٩,٨٧	ملايين دولار فى آخر عام ١٩٤٦
٩,٨٧	» » » » » ١٩٤٧
١٠,٠٢	» » » » » ١٩٤٨
١٣,٦١	» » » » » ١٩٤٩
١٢,٣١	» » » » » ١٩٥٠
١٥,٣١	» » » » » ١٩٥١
١٩,٢٨	» » » » » ١٩٥٢

إن الأرصدة الأجنبية – إذا كانت ممثلة بأرصدة الدولار – تكون بدلا من تضاؤلها بعد الحرب كما يدعى دعاة العجز قد تضاعفت بين عام ١٩٤٦ وعام ١٩٥٢ .

إن نكن قد أدلينا برأينا فى أن ميزان المدفوعات اللبنانى لا يشكو من عجز فإننا لم نفسر بعد تفسيراً مقبولا كيفية تغطية العجز الناجم عن الميزان التجارى ، والذى قدر ب ٣٦٠ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٥٢ .

لا بأس إذن من إعطائكم فى ختام هذه المحاضرة بعض الأرقام التقديرية التى توصلنا إليها بصورة أولية فى الدراسة التى نقوم بها فى معهد الدراسات، فهى وإن تكن لا تزال أرقاما تقريبية غير مدققة تدقيقا علميا نهائيا ، إلا أنها تعطيكم فكرة عامة فى كيفية تغطية العجز فى الميزان التجارى .

يغطى هذا العجز لعام ١٩٥٢ وقدره ٣٦٠ مليون ليرة لبنانية على الوجه الآتى :

الأموال الداخلية	ملايين الليرات اللبنانية
١ – إعادة تصدير	١٩
٢ – مصاريف البعثات والسفارات الأجنبية والهيئات الدولية فى لبنان – ناقص فوائد الرساميل الأجنبية الموطن فى لبنان	٣٠
٣ – مصاريف الطلاب الأجانب	٤
٤ – مدفوعات ومصاريف شركات البترول	٤
٥ – خدمات المرافىء والمطارات	٦
٦ – السياحة والاصطياف – ناقص مصاريف اللبنانيين للسياحة فى الخارج	٥٥
٧ – خدمات تجارة الترانزيت	٥٠
٨ – هبات المهاجرين إلى ذويهم	٤٠
٩ – تجارة العمولة والمنطقة الحرة	٩٠
١٠ – خدمات سوق المال الحرة	٥٥
١١ – انتقال رساميل	٢٠
المجموع	٣٧٣

وهذه التقديرات التى تشير إلى فائض لا يقل عن ١٣ مليون ليرة تشير إلى أن الأرصدة فى العملات الأجنبية التى يمتلكها اللبنانيون قد ازدادت بهذا المقدار فى عام ١٩٥٢ عما كانت عليه فى عام ١٩٥١ . وهذا الاتجاه ظاهر فى أرصدة الدولارات .

قطاع الخدمات

مقدمة عن أهمية قطاع الخدمات بوجه عام

يجدر بنا فى مطلع هذه المحاضرة أن نحدد تلك الأقسام التى يتألف منها حقل الخدمات محور بحثنا . هناك ثلاثة أقسام يجدر الإشارة إليها وهى : السياحة والاصطياف، المواصلات على أنواعها، والخدمات الأخرى كخدمات المستشفيات والمدارس والمطاعم وما إليها . ومن المستحسن أن نستهل الحديث بإلقاء نظرة خاطفة على نظرية النمو الاقتصادى من حيث علاقتها بمختلف حقول النشاط الاقتصادى ، لنتبصر الأهمية المعطاة لقطاع الخدمات فى نظريات التطور الاقتصادى .

لاشك أن نظريات النمو الاقتصادى متعددة وتختلف عن بعضها بأمور شتى ، إلا أننا لسنا هنا فى معرض المقارنة بين مختلف هذه النظريات والمفاضلة بينها لنتبين ما هو صحيح منها وما هو باطل . بل كل ما نتوخاه هو إظهار الأهمية التى تعلقها بعض هذه النظريات على المركز الذى يحتله قطاع الخدمات فى عملية التطور والنمو الاقتصادى . وعليه أكتفى بعرض نظرية أعتقدها أكثر شيوعا من سواها وهى نظرية كولن كلارك التى تتلخص فيما يلى : يقول كولن كلارك إن النمو الاقتصادى للبلدان المتقدمة قد مر فى مراحل ثلاث . فالمرحلة الأولى تغلب فيها أهمية الحقل الزراعى أو ما نستطيع تسميته بالصناعات الأولية، أى تلك التى تعتمد فى إنتاجها اعتمادا كبيرا مباشرا على الأرض أو المرافق الطبيعية . وفى المرحلة الثانية تتعاظم أهمية إنتاج المصنوعات

التى تعتمد فى إنتاجها إعتمادا كبيرا على التجهيز الآلى، وعلى الرساميل المنتجة ، ويكون اعتمادها المباشر على الأرض والمرافق الطبيعية قليلا جدا . وفى المرحلة الثالثة تبرز أهمية الخدمات كالمواصلات والتجارة والخدمات الأخرى المتعددة. أى أنه كلما تطورت البلاد ازدادت الأهمية النسبية لحقلى الصناعة الآلية والخدمات ، وضعفت الأهمية النسبية للحقل الزراعى .

ومما لاشك فيه أن الدلائل تشير إلى أنه كلما شقت بلاد طريقها نحو التقدم الاقتصادى، وازداد دخلها الوطنى ، ازدادت الأهميـة النسبية لحقل الصناعة والخدمات، ونقصت الأهمية النسبية للحقل الزراعى ،أى أننا إذا قبلنا أرقام الدخل الوطنى ، أو عدد العاملين فى كل حقل ،كمقاييس صحيحة لأهمية الحقول المختلفة رأينا رجحان كفة الحقل الصناعى ، وبالتالى حقل الخدمات، كلما تقدمت البلاد اقتصاديا . وذلك معقول إذ أنه كلما ازداد الدخل الوطنى وجه الأفراد قسما أكثر فأكثر من مداخيلهم نحو تلك الأقسام التى يتكون منها حقل الخدمات كالمواصلات والسياحة والمستشفيات والمدارس وغيرها، ولذا نرى أن الأهمية النسبية لهذا الحقل تزداد كلما ازداد تقدم البلاد الاقتصادى وازداد بالتالى دخلها الوطنى.

ومثالا على ذلك ما نراه فى تطور النسبة المئوية لعدد العاملين فى الحقل الزراعى فى الولايات المتحدة، إذ كانت تبلغ ٦٠ بالمائة سنة ١٨٣٠ من مجموع عدد العاملين ،ثم أخذت بالهبوط حتى وصلت فى سنة ١٩٣٠ إلى ٢٢,٥ بالمائة فقط . ويتفق ذلك مع حقبة تطور تصنيع تلك البلاد. كما أن النسبة المئوية لعدد العاملين فى الحقل الزراعى فى بريطانيا العظمى هبطت من ٢٢ بالمائة عام ١٨٤٠ إلى ٧ بالمائة عام ١٩٣٠ ، وفى المانيا من ٣٩ بالمائة عام ١٨٨٠ إلى ٢٢ بالمائة عام ١٩٣٠، وفى اليابان من ٨٤ بالمائة ١٨٧٠ إلى ٥ بالمائة عام ١٩٣٠. وتدل الإحصاءات أيضا على أن الدخل المجنى من الحقل الزراعى فى الولايات المتحدة هبطت نسبته المئوية إلى الدخل العام من ٤٠ بالمائة سنة ١٧٩٩ إلى

١٢ بالمائة سنة ١٩٣٧ بينما زادت النسبة المئوية للدخل الصناعي من ٥ بالمائة إلى ٣٠ بالمائة في المدة عينها .

قطاع الخدمات اللبنانية :

عندما ننتقل من هذه النظرية العامة لنتفحص الوضع الراهن في لبنان نجد أن نظرية كولين كلارك لا تنطبق تماما على الاقتصاد اللبناني لأن قطاع الخدمات في لبنان على أهمية كبيرة جدا فهو لا ينقص دخلا وعمالة عن القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، ولكننا نعلم يقينا أن لبنان لا يزال في بدء مرحلته الصناعية، أي أنه ليس ذلك البلد الكامل التصنيع لنعتبر نمو الخدمات فيه — كما هي الحالة الراهنة — نتيجة طبيعية منطقية بحسب نظرية كلارك . ولكننا نعلل هذا النمو الشاذ في حقل الخدمات بسببين اثنين : أولهما أن لبنان بلد سياحة ومركز اتصال بين الغرب والشرق ، وثانيهما أن الاقتصاد اللبناني هو جزء من اقتصاد أوسع، أي أن نمو بيروت كبلد — مثال لشتى الخدمات — قائم في أساسه ليس على الطلب الناشيء ضمن حدود الجمهورية اللبنانية وحسب، بل على إعتبار أن بيروت المرفأ الأول لبعض البلدان ولا سيما العربية الشمالية. ونحن إذا أخذنا أرقام الدخل والعمالة للمنطقة بأسرها هبطت أهمية الخدمات فيها هبوطا ملحوظا.

ذكرنا في بادىء الأمر أننا سنقسم هذا القطاع إلى ثلاثة أقسام هي السياحة والاصطياف والمواصلات والخـــدمات الأخرى كخدمات المستشفيات والمدارس والمحامين وسنبحث كلا منها على حدة مبينين تطور كل قسم والأهمية الاقتصادية التي يرتكز عليها ،غير أننا قبل أن نباشر تناول الأقسام المختلفة لهذا القطاع يجدر بنا أن نشير إلى الدخل الوطني المتأتي من حقلي الزراعة والصناعة .

لقد بلغ الدخل الوطني في حقل المواصلات وهو يشمل السيارات على أنواعها من كبيرة وصغيرة والسكك الحديدية والطائرات ووكالات السفر والجراجات والنقل البحري ، بلغ ٧٣ مليون ليرة عام ١٩٥٠ . وبلغ الدخل الوطني الناجم عن الخدمات الأخرى وهذه تشمل المدارس والمستشفيات

والأطباء وأطباء الأسنان والقابلات والمحامين ووكالات الدعاية والنقابات والسينمات وسباق الخيل والملاهى والنوادى والمطاعم والفنادق والمصورين وماسحى الأحذية والمصابن والحلاقين والمؤسسات الخيرية ، بلغ مائة مليون ليرة

أما مداخيل السياحة والاصطياف فإنها مقسمة ما بين حقول الاقتصاد المختلفة ولا يمكن أن يشار إلى الدخل الذى تنتجه السياحة والاصطياف فى حقل الزراعة مثلا أو حقل الصناعة أو الحقول الأخرى فإن الدخل الناشىء فى جميع قطاعات الجسم الاقتصادى اللبنانى يزداد بفضل السياحة والاصطياف ، وسنشير إلى أهمية هذا النشاط الاقتصادى عندما نتناوله على حدة ، ولكن بالنسبة إلى نصيب الدخل الوطنى فى الخدمات التى يمكن حصرها فسنكتفى بالدخل الناجم عن المواصلات ، والخدمات الأخرى كما عددناها . ويلحظ أن الدخل المتأتى منها بلغ ١٧٣ مليون ليرة عام ١٩٥٠ بينما بلغ دخل الزراعة ١٧٦ ودخل الصناعة ١٣٧ مليون ليرة ، وترينا هذه الأرقام مبلغ الأهمية التى لهذا الحقل فى الاقتصاد اللبنانى ، فلننظر إذا إلى أقسام هذا القطاع بادئين بالسياحة والاصطياف .

(ا) السياحة والاصطياف :

مما لا جدال فيه أن هنالك عوامل عديدة طبيعية وبشرية وتاريخية تجعل من لبنان مركزا ممتازا للسياحة والاصطياف والإشتاء ، منها المناخ المعتدل صيفا وشتاء ، فالشتاء فى السواحل غير قارص والصيف فى الجبال غير قائظ ، ومنها الارتفاعات المتنوعة وقرب البحر إلى الجبال الشاهقة بحيث يتمكن المرء من ممارسة رياضة التزلج والسباحة فى يوم واحد ، ومنها سهولة الوصول إلى لبنان لارتباطه بشبكة سريعة مع دول الشرق الأوسط ومع الغرب ، وسهولة التنقل فى داخله بفضل الشبكة الممتازة من الطرق المعبدة فيه .

وقد استغل اللبنانيون هذه المنح الطبيعية فعملوا على جذب العدد الأكبر من السائحين ، وبالتالى على إنماء الدخل الوطنى من هذه الناحية . فالسياحة والاصطياف يكونان موردا على جانب عظيم من الأهمية للبنان ، ويفتحان لأدالى

المناطق الجبلية أبواب أعمال أخرى مكملة للأعمال الزراعية التى يقومون بها ، وعدا عن ذلك فهناك الربح المتأتى من الأعمال التجارية بسبب وجود السائحين والمصطافين ، وتكشف لنا تقديرات مفوضية السياحة العامة فى بيروت عن أن فى لبنان مالا يقل عن عشرة آلاف مستثمر ومستخدم يربحون من صناعة السياحة ، ويستخدمون ما بين ٢٥ ألف إلى ٣٠ ألف شخص من الطبقات الوسطى والفقيرة .

وقد تعطينا الإحصاءات التالية عن عدد السائحين ، والمبلغ الذى ينفقونه فى لبنان ، صورة أوضح عن وضع السياحه والاصطياف فى الماضى القريب وفى الوقت الحاضر .

لقد قصد لبنان قبل الحرب العالمية الثانية سنوات ١٩٣٦ و ١٩٣٧ و ١٩٣٨ نحوا من ١٦٤٠٠ و ٢١٥٠٠ و ٢٩٣٠٠ سائح على التوالى ، وأما بعد الحرب فقد أم لبنان ٦٧٩٧٥ و ١٢٧٢٤٦ و ٢١٦٣٣٠ سائح لسنوات ١٩٥٠ و ١٩٥١ و ١٩٥٢ على التوالى ، إلا أنه يجب أن نذكر هنا : أن فى إحصاءات ما بعد الحرب : يعد سائحا كل من قضى أكثر من ٢٤ ساعة فى لبنان ، ولذا قد تكون الأرقام التى أوردناها لفترة ماقبل الحرب قليلة بالنسبة إلى هذه القاعدة .

ولكن مهما يكن النقص فى تلك الأرقام فأنه مما لا شك فيه أن عدد السائحين قد ازداد زيادة كبيرة جدا فى السنوات الأخيرة ، وربما يرجع ذلك إلى إنشاء مطار بيروت الدولى ، وإلى اتساع الدعاية الخارجية للسياحة والاصطياف فى لبنان ، وإلى حرية التعامل بالنقد وحرية الاستيراد . فإن السائح يستطيع أن يدخل إلى لبنان أى مبلغ يريده من العملات الأجنبية دون استثناء ، ويستطيع أيضا أن يجد فى سوق لبنان جميع عملات العالم بالوفرة التى يبتغيها ، وأن يخرج من لبنان أى مبلغ من أى عملة يشاء . وهو بالإضافة إلى ذلك يستطيع أن يجد فى أسواق لبنان معظم السلع العربية من ضروريات وكاليات أنى كان منشؤها .

وقد قدرت مفوضية السياحة والاصطياف مجموع ما أنفقه السياح فى لبنان بستين مليون ليرة لعام ١٩٥١ ، ومن حوالى سبعين إلى ثمانين مليون ليرة لعام ١٩٥٢ ، وربما يحسن أن ألفت نظركم إلى أننا لانستطيع أن نعتمد كثيرا على هذه الأرقام لأنها ليست إلا مجرد تقديرات عامة . ومصطلح السياح كما تستعمله

المفوضية يشمل الزوار العابرين الذين يمكثون أكثر من ٢٤ ساعة فى لبنان ، كما أنه يشمل المصطافين الذين يؤمون جبال لبنان حيث يمكثون مدة لا تقل عادة عن الأسبوعين ، وتزيد فى معظم الأحيان على ستة أسابيع ، وتبلغ ثلاثة شهور فى كثير من الحالات .

أما عدد المصطافين على حدة – ويشكل معظم هؤلاء أبناء البلدان العربية – فقد قدر لسنة ١٩٥١ بنحو من ٢٥ ألف ، ولسنة ١٩٥٢ بنحو من ٢٠ ألف . أما معدل إقامة المصطافين فهى أربعين يوما ، وإذا ما قسمنا السائحين لسنة ١٩٥٢ حسب المناطق التى أتوا منها فإننا نجد مايلى :

من الشرق الأدنى ١٥٣٣٧٩ من الشرق الأوسط ٣٩٣٦

من الشرق الأقصى ٣٩٤ من أفريقيا (عدا القسم المعتبر من الشرق الأدنى والأوسط) ٣٦٤

من شمال وجنوب أمريكا ٢٢٢٨٢ من أوروبا ٣٢٨٥٣

من استراليا ونيوزيلندا ٣٣٥ من مختلف مناطق العالم الأخرى ١٩٣٠

وقد أتى من هؤلاء ١١٨١٩ بطريق البر ، ١٠١٨٤ بطريق البحر ، ٨٥٨٩٦٩ بطريق الجو .

وإننا لنلاحظ الزيادة الكبيرة فى عدد السائحين الأوروبيين والأمريكيين فى السنوات الأخيرة فإن إحصاءات ماقبل الحرب تبرز لنا مايلى : سنة ١٩٣٦ بلغ عدد السائحين أوروبيين وأمريكيين ٨٧٠٠ وسنة ١٩٣٧ بلغ ١٠٣٠٠ وسنة ١٩٣٨ بلغ ١٠٥٠٠ وإذا ماعلمنا أن عدد السائحين الأجانب بلغ ١٢٩٣٣٠ عام ١٩٥٢ فإننا نرى بوضوح الزيادة العظيمة . أما الزيادة فى عدد المصطافين فلم تكن بهذه النسبة الكبيرة كما تشير الأرقام التالية :

السنة	عدد المصطافين	السنة	عدد المصطافين
١٩٣٦	٧٧٠٠	١٩٤٦	١٣٠٠٠
١٩٣٧	١١٢٠٠	١٩٤٧	١٣٠٠٠
١٩٣٨	١٨٨٠٠	١٩٥١	٢٥٠٠٠
١٩٣٩	١٥٣٠٠	١٩٥٢	٢٠٠٠٠

يستخلص من هذه الإحصاءات أن زيادة عدد السائحين زيادة كبيرة لسنوات مابعد الحرب ، وخصوصا فى السنوات الثلاث الأخيرة ، يرجع فى الدرجة الأولى إلى زيادة عدد السائحين الأجانب من أوروبيين وأمريكيين .

ولقد ذكرنا الأسباب الرئيسية لتلك الزيادة ، وعلى الرغم من أن عدد المصطافين قد تخطى الآن أرقام ماقبل الحرب فإن ذلك لم يكن بنسبة كبيرة ، وهكذا يجدر بنا أن نتميز بعض العوامل التى تعيق ازدهار الاصطياف فى لبنان ومنها غلاء المعيشة ، وارتفاع قيمة العملة اللبنانية بالنسبة إلى العملات الأجنبية ، وعدم اتساع الفنادق لعدد كبير من الزوار والأجانب ، والتأخر فى تجديد الفنادق وتطويرها لتتماشى دائماً مع أحدث التطلبات العصرية ، والإهمال أحياناً فى تنظيم وسائل النقل داخل لبنان وفى جعلها سهلة ومريحة وفى خفض تكاليفها ، والتلكؤ فى تعميم أسباب التسلية والترفيه فى جميع المناطق وإيجاد التسلية المناسبة لجميع طبقات المصطافين ، والقيود الخارجية التى تفرضها بعض البلدان المجاورة على رعاياها من حيث نقل الأموال أو تنقل الأشخاص كما هى الحالة فى مصر وفى سوريا مثلا .

فإذا ما أراد لبنان أن يحصل على دخل أوفى من السياحة والاصطياف عليه أن يذلل كل الصعاب باتخاذ الخطوات الآتية :

الدعاية الخارجية الواسعة لتعريف لبنان فى العالم الخارجى ولا سيما العالم الغربى بواسطة هيئة حكومية مركزية ، تنظيم السير وتوطيد الأمن فى الداخل ، وتجميل المصايف ، والسهر على راحة السائحين بشتى الوسائل الأخرى وأهمها : مراقبة الأسعار وقمع الغش ، إرسال بعثات حكومية إلى أوروبا لتتعلم كيفية استثمار الفنادق ، والمساعدة فى بناء عدد كاف من الفنادق والفيلات الصغيرة ، وتجدر هنا الملاحظة بأن فى لبنان اليوم ٥٨٥ مؤسسة فندقية تحتوى على ١٤٢٥٠ سريرا ، ولكن لايصلح منها لاستقبال السائحين الأجانب من الطبقة الوسطى فما فوق سوى ٢٧٠٠ سريرا ، وأخيرا لا تتسع المصحات لقبول المرضى وطالبي النقاهة من البلدان المجاورة .

هذه هى الخطوط الرئيسية لتنشيط السياحة والاصطياف فى لبنان ، وللسياحة فى لبنان إمكانيات كبيرة لو تم استغلالها على الوجه الأمثل لتمتع لبنان بزيادة ضخمة فى دخله الوطنى، ويظهر لنا ذلك بجلاء. عندما نطلع على ماوصلت إليه مصروفات السائحين فى البلدان الأوروبية، فقد قدرت مصاريف السياحة العالمية عام ١٩٥٢ مايقارب ثلاثة آلاف مليون دولار فى ذلك القسم من العالم الخارج عن النفوذ الروسى ويعزى ٤٠ بالمائة من هـذه المصروفات إلى السائحين الأمريكيين ، ٣٠ بالمائة إلى السائحين المنتمين إلى بلدان الكتلة الاسترلينية ، ٣٠ بالمائة إلى السائحين من سائر مناطق العالم ، وإن ثلث مصاريف السياحة أو مايقارب البليون (المليار أى ألف مليون) من الدولارات صرف فى أوروبا. نالت إيطاليا النصيب الأكبر وقدره ٢٤٦ مليون، ثم بريطانيا ٢٢٣، ففرنسا ١٨١، فسويسرا ١٤٦ ، فألمانيا ١٠٢ . وتقدر مصروفات السياحة العالمية فى الشرق الأدنى عام ١٩٥٢ فقط بخمسة وخمسين مليون دولار . كان نصيب لبنان منها حوالى خمسة عشر مليونا، وسوريا ستة ملايين ومصر أربعة ملايين والأردن أربعة ملايين ونصف واليونان تسعة ملايين ونصف ، وقبرص ثلاث ملايين ، والعراق ثلاثة ملايين ونصف ، وتركيا أربعة ملايين ونصف ، وإسرائيل ٤٫٥ .

إن هذه الأرقام تظهر جليا الإمكانيات الواسعة لزيادة الدخل من السياحة العالمية فى منطقة الشرق الأدنى وخاصة فى لبنان .

(ب) المواصلات :

ننتقل الآن إلى بحث البحث الثانى من قطاع الخدمات وهو قسم المواصلات ، وأهم وسائل المواصلات داخل لبنان وبين لبنان والبلدان المجاورة هى السيارات ، يليها السكك الحديدية . وأهم وسائل اتصاله بالخارج هى البواخر والطائرات .

١ — الطرقات والسيارات :

فلننظر أولا فى الطرقات والسيارات :

إن طرقات لبنان على ثلاثة أنواع : الطرق الدولية وهى تصل لبنان بالخارج وأهمها طريق بيروت ضهر البيدر دمشق ، والطريق الساحلى الذى يصل لبنان بفلسطين فى الجنوب وبسوريا فى الشمال وهى معروفة بطريق صيدا — بيروت طرابلس . وهناك طريق أخرى موازية لهذه تخترق سهل البقاع مارة بين سلسلتى جبال لبنان بأهم مناطقه الأخرى وخاصة بقرى الاصطياف ، وأخيرا هنالك الطرق الثانوية وهى تربط الطرق الرئيسية بعضها ببعض وتسهل الاتصال بالقرى الصغيرة . فلبنان مجهز من هذه الناحية تجهيزاً حسناً ، على أنه لاتزال هناك مشاريع عدة غير كاملة لفتح طرق جديدة، وتحسين بعض الطرق القائمة وبالأخص تحسين شبكة المواصلات التى تربط بعض المناطق الزراعية بالقرى الرئيسية ، مع العلم أن ماتصرفه الحكومة على الطرقات يبلغ عادة حوالى ٥ بالمائة من الموازنة العامة .

ومن الظواهر الهامة فى وسائل نقل الركاب وجود عدد كبير من شركات النقل الصغيرة، ومن سائقى السيارات الأفراد الذين يملكون سياراتهم أو يعملون عليها بالأجرة. وهؤلاء يؤمنون السفر بأسعار رخيصة على أكثر شبكات الطرق فى لبنان، على أن هذه الشركات وهؤلاء ينقصهم التنظيم .

وقد ازداد عدد السيارات العاملة فى لبنان زيادة كبيرة فى السنوات الخمس الأخيرة . فنى سنة ١٩٤٨ بلغ عدد السيارات العمومية والخصوصية معا على مختلف أنواعها من سيارات كبيرة وصغيرة لنقل الركاب وسيارات شحن بلغ ١١١٢٣ ، ثم ارتفع العدد إلى ١٢٨٣٤ سنة ١٩٤٩ . و ١٤٤٢١ سنة ١٩٥٠ . و ١٦٧٠٩ سنة ١٩٥١ . و ١٩٨٨٠ سنة ١٩٥٢ . وهكذا فإن نسبة الزيادة مابين ١٩٤٨ و ١٩٥٢ بلغت ٧٨ بالمائة . وقد بلغ عدد السيارات فى لبنان لكل عشرة آلاف من السكان عام ١٩٤٩ ستة وخمسين سيارة يقابلها فى مصر مثلا ٢٥ سيارة، وفى سوريا ٣٠ ، وفى العراق ٣٥ ، وفى أندونيسيا ٦ ، وفى البلجيك ٤٢٠ ، وفى بريطانيا ٦٣٥ ، وفى كندا ١٦٦٠ ، وفى الولايات المتحدة ٢٩٥٠ ، وهذا يظهر ما للسيارات من أهمية فى لبنان بالنسبة إلى البلدان العربية الأخرى والبلدان الآسيوية ، مع العلم أن البلدان الصناعية يفوق عدد السيارات فيها

منسوباً إلى عدد السكان ماهو عليه فى لبنان بمراحل واسعة . أما الدخل الوطنى الناشىء عن السيارات والجراجات فقد بلغ حوالى ٤٢ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٤٨ . و ٤٤ مليون عام ١٩٤٩ . و ٤٦ مليون عام ١٩٥٠ .

٢ – السكك الحديدية :

يوجد فى لبنان نوعان من خطوط السكك الحديدية – الخط الضيق الذى يصل بيروت برياق ودمشق ويبلغ طوله ١٤٧ ك م ، والخط العريض الذى يمتد من بيروت جنوباً إلى حيفا ، وشمالا إلى طرابلس فحمص فحلب ، ويبلغ طوله مابين رأس الناقورة وطرابلس ١٢٩ ك م . وهناك خط عريض آخر يصل رياق بحمص فحلب .

إن حركة نقل الركاب والبضائع فى السكك الحديدية أخذت فى الهبوط بعد الحرب العالمية الثانية . وهكذا فان الأهمية الاقتصادية للسكك الحديدية آخذة فى النقصان ، والحكومة اللبنانية مضطرة بموجب عقدها مع الشركة المسئولة فى السكك الحديدية أن تسد كل عجز مالى ينتج عن عدم التمكن من تغطية التكاليف الناجمة عن تسيير القطر فى لبنان . أما عائدات الشركة فى السنوات الأخيرة ووزن البضائع المنقولة على خطوطها فكانت كما يلى : بلغت العائدات عام ١٩٤٩ بمبلغ ٤,٠٢٧,٠٠٠ ليرة لبنانية ، وبلغت زنة البضائع المنقولة ٥١٦٠٠٠ طن . وفى عام ١٩٥٠ بلغت العائدات ٤,٤٩٥,٠٠٠ ليرة ، والوزن ٥٩٧٠٠٠ طن . وسنة ١٩٥١ بلغت العائدات ٤٦٤٥٠٠٠ ليرة ، والوزن ٦٨٦٠٠٠ طن .

أما من حيث نقل البضائع حسب عدد الأطنان الكيلو مترى (بالآلاف) فقد هبطت من ١٠٢٧٦٩ سنة ١٩٣٨ إلى ٥٧٩٩٩ سنة ١٩٥١ ومن حيث عدد الركاب الكيلو مترى (بالآلاف) فقد هبطت من ١٠٠٧٥٧ سنة ١٩٣٨ إلى ١٢٥٠٤ سنة ١٩٥١ .

أن هناك عدة عوامل لهـــذا الهبوط أهمها مزاحمة سيارات الشحن

وسيارات الركاب للخطوط الحديدية وتوسيع شبكة الطرقات وإصلاحها .
ثم إن وجود خطين حديديين مختلفي العرض يؤدى إلى الإبطاء بالنقل، وإلى زيادة التكاليف ، ويعمل بالتالى على الحد من رواج النقل الحديدى ، ومما ساعد على هذا التقلص فى النقل الحديدى اضطرار الشركة لرفع التعريفة وإقفال كثير من المحطات، وعدم تجديد القاطرات والعربات . هذا ويجب ألا يغرب عن بالنا أيضا أن الوضع الجغرافى فى لبنان لا يساعد كثيرا على إنماء النقل بواسطة السكك الحديدية .

٣ — المرافىء والمطارات

كما هو معلوم يوجد فى لبنان مرفآن : مرفأ بيروت وهو من المرافىء الهامة فى البحر المتوسط ، ومرفأ طرابلس الذى تكاد تقتصر أهميته على نقل البترول والحمضيات ، وقد فتح مؤخرا شبه مرفأ فى الظهرانى قرب صيدا لنقل البترول من الأنابيب الممتدة عبر الصحراء من البلاد العربية السعودية . وتدل الإحصاءات على أن أعمال مرفأ بيروت قد ازدادت زيادة هامة فى سنوات ما بعد الحرب ، كما أن ما بين عام ١٩٣٢ و ١٩٣٩ دخل هذا المرفأ ٦٥ بالمائة من مجموع مستوردات لبنان وسوريا ، وخرج منه ١٧ ٪ من مجموع مصدراته ، إذ أن نصف مصدرات البلدين كانت تذهب إلى فلسطين بطريق البر ، وبالطبع هبطت حركة المرفأ فى زمن الحرب ـ ولكنها أخذت بازدياد كبير بعد الحرب فتخطت أرقام ما قبل الحرب ، ويرينا الجدول الآتى تطور حركة المرفأ بعد الحرب .

السنة	البضائع الداخلة بالأطنان	البضائع الخارجة بالأطنان
١٩٤٥	١٢٧٥٢٨	٣٦٥٩٠
١٩٤٦	٣٠٠٠٧٩	٨٦٧٧١
١٩٤٧	٤٥٦٨٠٩	٦٢٨١٨
١٩٤٨	٧٧٢٥١٤	١١٩٢٣٨
١٩٤٩	٨٠٦٠٧٥	١٤٣٠٩٤
١٩٥٠	٨٣٢٤٧٥	٢١٩٠٠٦
١٩٥١	٩١١١٩٦	٢٢٥٠٨٦
١٩٥٢	٨٧٨٩٠٥	٢٤١٦٤٩

وإذا ماعلمنا أن دخل المرفأ سنة١٩٣٩ بلغ ٥٢٢٣٠٠ وماخرج منه بلغ ١١٠٤٤٥ نرى أن النسبة المئوية للزيادة فى الداخل بلغت ١٦٨ بالمائة وللخارج بلغت ١١٨ بالمائة ، ويلحظ بطريق العرض أن الانفصال الجمركى عن سوريا وتعزيز مرفأ اللاذقية لم يؤثر كما كان يتوقع الكثيرون تأثيرا سيئا فى الاتجاه الصعودى لحركة مرفأ بيروت ، مع العلم أنه لم يمض زمن كاف على الانفصال الجمركى يمكن من الحكم الصحيح فى هذه الناحية .

أما المطارات فإن أهمها مطار بيروت الدولى وهـــو من المطارات الكبرى فى العالم ،وهناك ثلاثة مطارات أخرى صغيرة لا أهمية اقتصادية لها كمطار رياق ومطار القليعات قرب طرابلس .

وأما مطار بيروت فيمر فيه أربعة وعشرون خطا رئيسيا،وعدة خطوط فرعية . فى سنة ١٩٥٢ هبطه ١٤٧٦١٠ مسافرا و١٣٦٠ طنا من البضاعة، وأقلع منه فى العام ذاته ١٥١٣١٧ مسافرا و٢٤٧٦ طنا من البضائع .

هذه لمحة عابرة عن أهمية المواصلات فى لبنان، وقد برز فى سياق عرضنا لهذا القسم من قطاع الخدمات مالمرفأ بيروت ومطارها من أهمية بالغة فى الاقتصاد اللبنانى ،ويجمل بنا قبل الانتقال إلى حيث القسم الأخير من قطاع الخدمات أن نشير إلى أن الدخل الوطنى الناجم من حقل المواصلات بحسب

دراسة الدخل التى قمنا بها وأشرنا إليها سابقا قد بلغ ٧٣ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٥٠ أو ما يقارب ٧ بالمائة من تقدير مجموع الدخل العام ، وأما عدد العاملين فى حقل المواصلات سنة ١٩٥٠ فقد بلغ تسعة عشر ألفا .

(ج) حقل الخدمات الأخرى :

أما القسم الأخير فى حقل الخدمات وقد دعوناه (الخدمات الأخرى) فيشمل كما ذكرنا سابقا المدارس والمستشفيات والأطباء وأطباء الأسنان والقابلات والمؤسسات الخيرية والمحامين ووكالات الدعاية والنقابات والسينما والملاهى على أنواعها والنوادى والمطاعم والفنادق والمصابغ والحلاقين والمصورين وماسحى الأحذية .

إن بحثنا لهذا القسم سيقتصر على نظرة عامه نلقيها على أهميته الاقتصادية والأهمية النسبية لبعض فروعه .

ترينا دراسة الدخل الوطنى المشار إليها سابقا أن الدخل الوطنى الناجم من هذه الخدمات بلغ ٤١ مليون ليرة عام ١٩٤٨ وبلغ ٩٣ مليون ليرة عام ١٩٤٩ وبلغ ١٠٠ مليون ليرة عام ١٩٥٠ .

وتجدر الملاحظة هنا أن المدارس والفنادق يكونان أكبر موردين للدخل فى هذا القسم فى قطاع الخدمات إذ يشكل دخلهما معا حوالى ٥٠ بالمائة من مجموعة دخل الخدمات التى يشملها هذا القسم .

وإذا ما أردنا أن ندقق أكثر فإننا نرى أن الأجور والمعاشات بلغت ٣٨ بالمائة من مجموع الدخل ، والإيجارات بلغت ١٤ بالمائة ، بينما بلغت الأرباح ٤٨ بالمائة ، مما يبرز الأهمية النسبية للأرباح فى حقل الخدمات ، وهذا معقول فالنسبة التى يتفوق بها دخل الطبيب أو المحامى بمجموع دخل مستخدميهما هى أكبر بكثير من النسبة التى يفوق بها دخل صاحب المصنع بمجموع دخل عمال ذلك المصنع . وقد بلغ عدد العاملين فى هذا الحقل أكثر من ستة عشر ألفا عام ١٩٥٠ ونرى أن الفنادق والمدارس معا قد استخدمت فى هذا العام حوالى ثلثى العاملين فى الحقل . ولكن بينما كان مستوى الأجور فى المدارس للسنة ذاتها أعلى من متوسط جميع الأجور بمدى كبير فإن معدل الأجور فى فرع الفنادق قد كان أدنى من المتوسط العام ـ وقد أظهرت الدراسة المشار إليها سابقا أن

المستخدمين الذين يقبضون أبخس الأجور هم مستخدمو أطباء الأسنان والمصابغ والمحامين . بينما قد ظهر المحامون إذ نالوا أكبر قسم من الأرباح فى الخدمات التى يؤديها أفراد لا مؤسسات، إذ بلغ متوسط أرباح المحامين أحد عشر ألفا من الليرات اللبنانية عام ١٩٥٠. أما فى الخدمات التى تقوم بها المؤسسات فإن أعلى متوسط للدخل بالنسبة إلى المؤسسة الواحدة كان من نصيب النوادى الليلية ، إذ بلغ متوسط دخل المؤسسة الواحدة ١٩٢ ألف ليرة لبنانية فى سنة ١٩٥٠ ويليها المستشفيات إذ بلغ متوسط دخل المستشفى الواحد ١١٨ ألف ليرة لبنانية. ثم دور السينما حيث بلغ دخل المؤسسة الواحدة ٧٩ ألف ليرة لبنانية.

أما من حيث النشاط الصحى والثقافى فى لبنان فإن الأرقام التى شملتها الدراسة المذكورة تحمل على الاستنتاج بأن المستوى الصحى والثقافى فى لبنان يضاهى بعض البلدان الغربية ويفوق البلدان العربية والآسيوية كما يظهر فى الجدولين الآتيين :

الجدول الأول: الأطباء والمستشفيات فى مختلف البلدان

إسم البلد	السنة	عدد السكان للطبيب الواحد	عدد السكان للسرير الواحد فى المستشفيات
لبنان	١٩٤٧	١٥٠٠	١٩٠
قبرص	١٩٤٨	١٣٠٠	٦٥٠
مصر	١٩٤٥	٤٥٠٠	٩٥٠
مراكش	١٩٤٨	١٢٠٠٠	١٣٣٠
اليابان	١٩٤٦	١٢٠٠	٧٠٠
كندا	١٩٥٠	٩٨٠٠	١٢٠
النمسا	١٩٤٢	٦٥٠	١٣٠
أسوج	١٩٤٧	١٦٠٠	٩٠
أمريكا	١٩٤٧	٨٠٠	١١٠

الجدول الثانى
نسبة السكان الى عدد المدارس وعدد الأساتذة

اسم البلد	السنة	عدد السكان للاستاذ الواحد	عدد السكان للمدرسة الواحدة
لبنان	١٩٤٧	١٧٠	٦٩٠
قبرص	١٩٤٨	٢٤٠	٦٢٠
مصر	١٩٤٨	٣٤٠	٢٥٥٠
العراق	١٩٤٨	٦٢٠	٣٦٧٠
تركيا	١٩٤٧	٤٤٠	١١٦٠
كندا	١٩٤٦	١٤٥	٣٨٠
بريطانيا	١٩٤٨	١٨٥	١٤٠٠
النمسا	١٩٤٨	١٦٥	١١٠٠
أمريكا	١٩٤٥	١٣٠	٧٠٠

القطاع المالى

إن التمويل بمعناه الواسع يشير إلى جمع وتوزيع الموارد المالية ، فالتمويل الخاص يعنى جمع وتوزيع الموارد المالية فى القطاع الخاص ، والتمويل الحكومى فى القطاع الحكومى. والاثنان يشكلان معا عملية تموين الاقتصاد الوطنى، ويؤثران تأثيرا بالغاً فى التطور الاقتصادى .

١ — التمويل الخاص فى لبنان :

إن حقل التمويل الخاص يضم نشاط شتى المؤسسات كشركات التأمين والمصارف والجمعيات التعاونيه والبيوتات التجارية والتمويل الضمنى لدى الشركات المساهمة ، بل إننا فى هذا البحث سنقتصر مضطرين على الجهاز

المصرفى أولا ، لأهمية هذا الجهاز بالنسبة إلى عملية التمويل الخاص ، وثانيا لعدم توفر المعلومات حول أجهزة التمويل الأخرى .

(ا) الجهاز المصرفى اللبنانى :

١ــ أنواع المصارف وعملياتها :

نبدأ أولا بوصف أنواع المصارف وعملياتها .

تقوم بأعمال الصيرفة فى لبنان حاليا أربعة أنواع من المصارف : ١ ــ مصرف الإصدار ٢ ــ المصارف التجارية ٣ ــ مصارف الرهونات ٤ ــ بنك التسليف الزراعى والصناعى والفندقى .

على أن هذا التصنيف ليس دقيقا لأن الجهاز المصرفى فى لبنان لا يتمتع بالكثير من التخصص ، فالمصارف التجارية مثلا لاتقصر أعمالها على التسليف التجارى بل تتعـــداه أحيانا إلى التسليف العقارى ، ومصارف الرهون تقدم سلفا تجارية من ناحية أخرى كما تقوم ببعض عمليات التسليف الزراعى والعقارى وتساهم بتمويل المنافع العامة والمؤسسات الصناعية . ولئن صنفنا المصارف على هذا النحو فذلك لأن معظم عمليات أى مصرف تتصف بصفات الفئة التى ينتسب إليها .

٢ــ مصرف الإصدار :

إن مصرف الإصدار هو بنك سوريا ولبنان وهو شركة مساهمة فرنسية تسلمت عام ١٩١٩ من البنك العثمانى (فرع البنك الامبراطورى العثمانى فى اسطنبول) جميع وكالاته وامتيازاته فى لبنان وسوريا ، واستصدر عام ١٩٢٠ من المفوض السامى الفرنسى مرسوما يعطيها امتيازاً بإصدار النقد فى أراضى لبنان وسوريا . على أن البنك لم يصبح مصرف لبنان الرسمى إلا فى عام ١٩٢٤ حين حصل على امتياز إصدار النقد خمسة عشر عاما ، وقد مدت فى سنة ١٩٣٧ لخمسة وعشرين عاما تبتدىء فى ١٩٣٩ وتنتهى فى ١٩٦٤ .

تجب الإشارة هنا إلى أن بنك سوريا ولبنان ليس مصرفاً مركزياً للدولة بالمعنى المتعارف عليه الآن، فليس له من صفات المصرف المركزى سوى حق إصدار النقد، والاحتفاظ بحسابات وإيداعات الحكومة، إذ أن المصارف الأخرى لاتحتفظ لديه بحسابات احتياطية، ولا هو أداة تضخيم وتقليص للنقد بما فيه العملة والودائع حسبما تقتضيه المصلحة العامة، ومع أنه يؤثر عادة فى مستوى النقد عن طريق الشروط التى يضعها لقبول وخصم الحوالات والأوراق المصرفية، إلا أنه لايستعمل سعر الخصم وسيلة لغرض التنظيم ــ وهو الأداة الكلاسيكية ــ إلا حين يشعر بوجود تضخم فى سوق النقد يخشى معه على أمواله مغبة التثمير الأهوج، أما حين تنكمش السوق المالية إبان فتور الحالة الاقتصادية فإنه لايخفض سعر الخصم لإعطاء سوق التثمير حافزا للنشاط بل يبقى سعر الخصم على ماهو عليه حرصا على موارده، وهذه الخطة بالطبع تغاير تلك المتوقعة من قبل المصارف المركزية حسبما أصبح مألوفا اليوم فى البلدان الغربية، وبالإضافة إلى هذا التغاير فإن بنك سوريا ولبنان لايقتصر على كونه مؤسسة إصدار، بل هو مصرف تجارى، ويساهم أيضاً فى التسليف الزراعى والعقارى والصناعى وذلك من طريق اشتراكه فى بنك التسليف الزراعى والصناعى.

٣ ــ المصارف التجارية:

تطورت المصارف التجارية تطورا ملموسا فى الآونة الأخيرة منذ الحرب العالمية الأولى فتعددت المصارف من وطنية وأجنبية، واتسعت أعمالها، واكتسبت خبرة وفعالية فى تسليف التجارة من داخلية وخارجية.

ويجد الباحث بعض الفروق بين المصارف الوطنية والأجنبية وإن تشابهت فى كونها جميعها تقبل الودائع وتفتح الحسابات الجارية وتسلف وتخصم الأوراق المصرفية وتقدم فى بعض الأحيان قروضاً صناعية وزراعية، إلا أنها تختلف فى شروط عملياتها، فالأجنبية منها تسلف بشروط أكثر

صعوبة وتقبل الودائع بفوائد أكبر انخفاضا من المصارف الوطنية ، وذلك أولا لسبب ارتباطها مع مراكزها فى الخارج وتقيدها بشروط تلك المراكز وسندياتها . وثانياً بسبب كونها فروعا لمصارف دولية ضخمة تجعلها مكانتها المالية غير مضطرة للتساهل فى المعاملات ذلك المدى الذى تضطر إليه مصارف أضعف مكانة وأقل رسوخا ، ومن الفروق أيضا أن المصارف الأجنبية تحصر عملها عادة فى حقل إختصاصها فى حين تخلط الوطنية بين الصيرفة التجارية والعقارية ، وأحيانا تسلف لأغراض استهلاكية شخصية ، وقد تتعاطى أعمالا غير مصرفية على الإطلاق كالاتجار بالبضائع أو بالعقار . وشكل المؤسسات يختلف أيضا . فالأجنبية شركات مساهمة دون استثناء ، فى حين أن الوطنية منها ماهو شركات مساهمة ، ومنها ماهو شركات . ومنها مايملكه أفراد أو عائلات .

٤ — مصارف الرهون والمصارف الزراعية :

صيرفة الرهون حديثة فى نموها ، وقد ازدهرت فى المدن حيث نالت حركة العمران والبناء على يدها تشجيعا وتيسيراً ، ولم تزدهر خارج المدن إلى مدى يذكر ، ومعظم مصارف هذه الفئة أجنبية تتألف أعمالها من التسليف مقابل رهن عقارى ، وبما أن خدمات هذه المصارف لم تمتد إلى الريف فقد اضطرت الحكومة إلى مطالبة بنك سوريا ولبنان بموجب تعاقدها معه على أن ينشىء قبل نهاية يناير ١٩٣٨ شركة لبنانية غايتها تقديم السلف الزراعية ، فقام البنك بهذا التكليف ، وأنشـــأ المصرف المطلوب والمدعو الشركة اللبنانية للتسليف الزراعى والصناعى ، ولا يزال هـذا المصرف يقوم بالتسليف ، إما بضمان من الحكومة وتكون إذ ذاك الفائدة التى يتقاضاها خمسة بالمائة ، أو بدون الضمان الحكومى ولكن مقابل رهونات عقارية ويفرض إذ ذاك فائدة حوالى تسعة بالمائة ، وهو يعطى القروض لآجال قصيرة ومتوسطة . وقد توقف عن اعطاء القروض لآجال طويلة بسبب قرب انتهاء امتيازه ، وتجب

هنا الإشارة إلى أن عمليات هذا المصرف محدودة، وهى لاتسد سوى جزء ضئيل من حاجات الزراعة ، ولا تخلو عملياته من اعتبارات توجيها السياسة والنفوذ وخاصة فيما يتعلق بالعمليات التى يرافقها ضمان حكومى .

٥ — الافتقار إلى التعاون فيما بين المصارف وإلى الانسجام فى سياسة التسليف :

يفتقر الجهاز المصرفى إلى التعاون بين أعضائه ، والانسجام فى سياسته التسليفية مما يحد من مرونة الموارد المالية ويزيد كلفة الخصم . فضلا عن أن المدن الصغيرة غير مجهزة بفروع للمصارف الكبرى كى تسهل إسداء الخدمات الصيرفية إلى قاطنى تلك القرى والمدن الصغيرة .

ومن أبرز عيوب الصيرفة فى لبنان عدم وجود قانون يضبطها فى شتى نواحى نشاطها مما يفسح المجال للكثير من الارتجال ، وللإقدام على الأعمال المالية دون استكمال الكفاءة المالية والكفاءة الفنية المطلوبة، وليس هناك جهاز لضبط الأعمال المصرفية ، وفحص حسابات المصارف ، وتدقيق معاملاتها. ونتيجة لعدم وجود قوانين مصرفية محكمة، وجهاز حكومى يشرف على أعمال الصيرفة. يسهل تعاطى الصرافة والخلط بينها وبين الأعمال التجارية الأخرى مما يشكل خطراً بضياع الأموال المودعة والمسلفة .

(ب) إصلاح النظام المصرفى فى لبنان :

يتضح مما ذكرنا أن النظام المصرفى فى لبنان يشكو من العيوب التالية .

المصارف الوطنية تعوزها المواد والخبرة الفنية المصرفية والتنظيم الأكثر ملائمة لأعمال الصيرفة .

البلاد تفتقر إلى قانون الصيرفة التجارية مما يسمح بتفشى الأدواء المتعددة فى النظام .

النظام المصرفى لايفى بحاجات الزراعة والصناعة للتمويل والإنماء .

النظام المصرفى يفتقر إلى تنسيق فى السياسة التسليفية .

لمعالجة هذه العيوب وما يتفرع منها يجب أن يتوفر فى النظام المصرفى عدة أمور تنظيمية ومالية وإجرائية نجملها على الوجه التالى .

أولا : تنظيم المصارف ولاسيما الوطنية منها على أسس مصرفية ، وبصورة خاصة توجيهها نحو خدمة صغار الموفرين . إن هذا التنظيم لا يقتصر على إصدار قانون للصيرفة بل يتطلب عملا حكوميا مستمرا يهدف إلى إدماج المؤسسات الصغيرة فى مؤسسات أكبر ، والعمل بقدر الإمكان على تحويل المؤسسات الفردية إلى شركات مساهمة كى يتسنى لها مجتمعة أن تستخدم الخبرة والكفاءات اللازمة ، وأن تنشر فروعها فى المناطق المحرومة :

ثانيا : تأمين الموارد المالية التى يتطلبها قطاع الزراعة والصناعة - إن قطاع التجارة هو أفضل قطاعات الاقتصاد اللبنانى تمويلا فى الوقت الحاضر ، وهذا ناتج من التوكيد التقليدى على دور لبنان التجارى ، واستجابة النظام المصرفى لمتطلبات التجارة . على أن زراعة لبنان وصناعته على جانب كبير من الأهمية كما بينا فى المحاضرات السابقة ، ويتطلبان تعزيزا للنشاط القائم فيهما بوسائل متعددة . منها التمويل الوافى القائم على أسس صحيحة ، وبالنظر لعدم نهوض حقل التمويل الخاص عن القيام به وتلبية لهـــذا الواجب اتجهت الأنظار صوب الدولة وأجهزتها أملا فى أن تلعب الدور الذى تقاعس الحقل الخاص عن القيام به . تلبية لهذا التوقيع أنشئت الشركة اللبنانية للتسليف الزراعى والصناعى — وقد أشرنا إليها قبلا — على أن هذه المؤسسة لم تقم إلا بالنذر اليسير مما عهد إليه به وعجزت عن حمل أعباء التمويل الزراعى والصناعى ، وهكذا عاد التفكير الجدى فى إيجاد مؤسسة أخرى ، ولهذا وضعت الحكومة اللبنانية قانونا بإنشاء مصرف للتسليف الزراعى والصناعى والعقارى وأقرته فى أواخر يناير ، وهو الآن أمام مجلس النواب للبت فى أمره .

على أن ربط التسليف لأغراض زراعية وصناعية وعقاريه مما أثار

الكثير من الاعتراضات النظرية والتطبيقية ، وتقدم البعض بمقترحات حول فصل كل نوع من التسليف عن النوع الآخر خشية فشل المؤسسة الجديدة عن القيام بدورها بشكل فعال ، ولكن يبدو أن السلطات لم تأخذ بهذه المقترحات.

وشعوراً بأهمية هذا الأمر أخذ مجلس التصميم والإنماء الاقتصادى يتدارس مقترحات مصرف تعاونى زراعى إلى جانب المصرف المذكور سابقا، وذلك لاقتناعه بأن المصرف الزراعى الصناعى لن يفى بحاجات الزراعة وخاصة بحاجات صغار المزارعين ، وقد أظهر المجلس موافقة فى هذه الناحية استنادا إلى الواقع اللبنانى الذى يظهر الأمور الآتية :

أولا : بينما يقدر المعدل السنوى لمجمل الدين الزراعى فى لبنان بحوالى خمسين مليون ليرة لم يستطع أن يقدم البنك الزراعى الصناعى الذى أسسه بنك سوريا ولبنان سوى عشرة بالمائة من مجمل الدين الزراعى

ثانيا : أن أربعين بالمائة من السلفات الزراعية تقدمها مصارف أخرى وحيازة أفراد ، ويتراوح متوسط الفائدة الذى يتقاضاه ما بين الخمسة عشرة والعشرين بالمائة

ثالثا . أن النصب الباقى من الدين الزراعى يقدم معظمه المرابون ، وتجار المواد الزراعية ، وبعض المالكين الكبار بفائدة لا تقل عن خمسة وعشرين بالمائة ، وقد تزيد على ذلك كثيرا .

يظهر من هذا الواقع أن المبالغ التى تسلف بفائدة منخفضة تعادل ثمن مجموع التسليف، وهذه لا تعطى إلا بضمان عقارى ، ولا يتجاوز القرض ربع القيمة المقدرة لبيع العقار الإجبارى أى مايقارب فى الواقع خمسة عشر بالمائة من سعر السوق العادى ، وعليه فان الفئة التى تفيد فى هذا التسليف هى فئة كبار المالكين الذين يستطيعون تقديم الضمان المطلوب ، ولكن ثمانين بالمائة من مجموع مالكى الأراضى الزراعيه هم من المزارعين الصغار الذين يملكون قطعا دون الهكتارين مساحة ، ومحصول هذه الأراضى يتراوح مابين خمسين وستين بالمائة من مجموع المحصول الزراعى اللبنانى . وإذا أضفنا إلى هذه الفئة من صغار المالكين فئتى المستأجرين والمرابعين غيرا المالكين لظهر لنا جليا بأن الأكثرية

الساحقه من مزارعي لبنـــان لا تستطيع الحصول على قروض زراعية إلا لقاء فائدة باهظة .

فمشكلة التسليف الزراعي هي في الأساس مشكلة امداد المزارع الصغير بالرأسمال الذى تطلبه عن حق عمليات إنتاجه ، وهى أيضا العمل معه بشتى الأساليب على تأمين رغبته فى تسديد القرض ومقدرته على تسديدها ، ولكن إمداد المزارع الصغير بالسلف عملية محفوفة بالأخطار الماليه ولا تروق كثيرا لأرباب الأموال المصرفية . وهذا مما يجعل الرأى العام يلجأ إلى الحكومة لحل هذه المشكلة بتوفير الأموال الحكومية للقروض الزراعية الهادفة إلى تسليف المزارع الصغير، ولكن قد أظهر الاختبار أن القروض الحكومية سواء جاءت مباشرة أو عن طريق المصارف الزراعية الرسمية ، أو المصارف الزراعية شبه الرسميـــة التى تسلف للمزارع الصغير بضمان حكومى ، أظهر الاختبار أن هذه الوسائل معرضة لسوء الاستعمال ، ولطالما بددت بواسطتها الموارد المالية بتوزيعها كقروض سياسية أو انتخابية أو بالتلويح بها طمعا لاجتذاب أو سوطا للتهويل .

ولهذا يؤمن المجلس بأن مشكلة التمويل الزراعي لن تجابه بغير الطرق المألوفة، لاسيما وأنه قدأصبح من الواضح على ضوء اختبارات البلدان الأخرى أن المشكلة لا تحل حلا نهائياً أساسياً إلا عندما يصبح المجتمع الريفى فى النهاية هو المصدر الرئيسى لأموال التسليف الزراعى ، وقد أثبت الاختبار أن التسليف التعاونى خير وسيلة لإحقاق هذه الغاية . على أن أبناء الريف فى البلدان التى لم تعمها المؤسسات التعاونية كلبنان مثلا كثيروا الاعتماد على السلطة المركزية . مغرقون فى الاتكالية ، يبتعدون عن السعى لمعونة أنفسهم إن عن طريق تشكيل المؤسسات التسليفية أو عن طريق التعاون، فهم قلما يتخذون زمام المبادرة بالعمل المنظم على تحسين أحوالهم بمعالجة مشاكلهم معالجة جماعية ، ويدرس المجلس الآن مقترحا لإنشاء مؤسسة تسليف الجمعيات التعاونية دون الأفراد، وتعمل على إنماء التعاونيات ونشرها فى الريف

اللبنانى . ويدعو هذا المقترح الحكومة لاتخاذ المبادرة فى إنشاء هذه المؤسسة ، وعند ماتم إنشاؤها تصبح شعبية خاصة لاحكومية ، وذلك درءا لمساوىء المؤسسات الحكومية التى أشرنا إليها سابقا ، ويتم هذا الإنشاء والانتقال بواسطة استعمال قسم من ضريبة الأراضى كرأسمال لهذه المؤسسة ، فيعطى المكلف سهما بدلا من إيصال لقاء مايدفع من ضريبة بموجب مقياس مدرج ، ويستمر هذا التدبير مدة معينة من الزمن إلى أن يتم تجميع الرأسمال المطلوب فيصبح المكلفون المالكين لهذه المؤسسة ، وتنتقل إليهم جميع صلاحيات المساهمين .

٢ — التمويل الحكومى :

نكتفى بما أسلفنا عن الحقل الخاص من القطاع المالى وننتقل إلى بحث المالية العامة فى لبنان .

(ا) الصفات الرئيسية للمالية العامة فى لبنان :

منذ استقلال لبنان عام ١٩٤٣ والتمويل الحكومى ينمو بسرعة فى ناحيتي المصروفات والواردات ، فالواردات ارتفعت من ٣٨ مليون ليرة سنة ١٩٤٤ إلى ١٢٣ مليون ليرة سنة ١٩٥١ ، ومن المؤكد أنها ارتفعت إلى أكثر من ذلك فى السنتين الماضيتين ، ولكن لم نتلق بعد فى وزارة المالية قطع حساب سنة ١٩٥٢ للجزم فى ذلك . وأما المصروفات فقد ارتفعت من ٢٨ مليون ليرة سنة ١٩٤٤ إلى ٩٠ مليون ليرة سنة ١٩٥١ . ويعود الارتفاع فى الواردات إلى استيفاء ضريبة على الدخل ، وقد بوشر العمل بها فى مطلع عام ١٩٤٤ ، وإلى زيادة ريع الرسوم الجمركية بسبب ازدياد حركة الاستيراد ، وأخيرا إلى ارتفاع بعض الرسوم والمكوس على المحروقات والتبغ وازدياد استهلاك هذه الأصناف ـ أما ارتفاع الصرفيات فيعود إلى ازدياد مهام الحكومة ـ بعضه نتيجة للاستقلال وعلى الأخص فى حقلى الدفاع الوطنى والتمثيل الخارجى ، والبعض الآخر نتيجة لزيادة الصرف على الأشغال العامة والخدمات

الاجتماعية ، ويلحظ أيضا أن الزيادة فى واردات الخزينة قد فاقت الزيادة فى مصروفاتها ، ففى خلال السنوات ١٩٤٤ إلى ١٩٥١ تجمع لدى الخزينة اللبنانية وفر من الموازنة العادية بلغ ١٨٧ مليون ليرة لبنانية ، منها حوالى ٩٨ مليون ليرة أعيد تحويلها إلى الميزانية بواسطة اعتمادات إضافية و ٣٣ مليون ليرة بقيت فى الاحتياطى فى آخر عام ١٩٥١ والباقى صرف على المشاريع الإنشائية فى أثناء هذه المدة ، والاحتياطى الآن هو أكثر مما كان عليه عام ١٩٥١ إذ يقدر فى آخر عام ١٩٥٣ بحوالى ٥٠ مليون ليرة لبنانية ، ولكن الأرقام الرسمية لم تصدر بعد .

(١) الإيرادات العامة :

تتجمع معظم الإيردات العامة فى لبنان من الضرائب غير المباشرة المفروضة على سلع الاستهلاك من ضرورية وسواها ، وهذه الضرائب تربو على ثلاثة أرباع ريع الضرائب، وتبلغ حوالى ثلثى جملة الإيرادات ، أهمها الرسوم الجمركية، والرسوم على التبغ المحصلة عن طريق إدارة احتكار التبغ صناعة واستيرادا . والرسوم على المحروقات . أما الضرائب المباشرة فلا يتأتى عنها سوى خمس الإيردات العامة ، وهى تشمل الضرائب على الدخل والمبانى والأراضى والتركات والرسوم على السيارات الخاصة والاحتطاب والصيد وآلات اللاسلكى اللاقطة.

أكثر الضرائب المباشرة إيرادا ضريبة الدخل ويتجمع منها ثلثا إيراد الضرائب المباشرة ، وهى تجبى على جميع المداخيل إلا تلك الناشئة عن استثمار الأملاك من عقارات وأراضى، إذ تخضع هذه لضريبة أخرى أنشئت حديثا . ويتوقع البدء بتحصيلها فى مطلع عام ١٩٥٥ . أما الموارد الخاضعة لضريبة الدخل فتقسم إلى ثلاث فئات — الدخل الناشىء من المعاشات والرواتب والأجور، ثم الدخل الناشىء عن الاستثمارات الصناعية والتجارية والأعمال المهنية ، وأخيرا الدخل الناشىء عن الرساميل المنقولة كالأسهم والسندات .

وتفرض ضريبة تصاعدية على الفئتين الأولى والثانية مع العلم أن هنالك

تفاوتا فى معدل الضريبة على كل من الفئتين ، كما وأن هنالك تفاوتا فى الفئة الثانية بين مستوى الضريبة المفروضة على الدخل الناتج من الاستثمارات التجارية والصناعية من جهة وتلك المفروضة على الدخل الناتج عن الأعمال المهنية من جهة أخرى ، أما الضريبة على الرساميل المنقولة فهى ثابتة .

والضرائب المباشرة الأخرى هى على المبانى والأرض والتركات. تفرض ضريبة المبانى على القيمة التأجيرية القائمة ، وتستعمل فئة ثابتة للضريبة . وضريبة الأرض وهى نتيجة لتوحيد ضريبة الويركو على القيمة الأساسية للأرض مع الأعشار المرتكزة على تخمينات عتيقة تفرض كمبالغ مقطوعة على القرى اللبنانية تدفع للحكومة من قبل القرية كاملة . ثم يصار إلى توزيعها بين مختلف المالكين فى القرية بطريقة التراضى القروية ، على أن هذه الضريبة ستلغى فى مطلع عام ١٩٥٥ عندما يبدأ بتحصيل الضريبة الجديدة المركزة على قيمة الإنتاج الصافى للأرض . أما ضريبة التركات فهى ضريبة حديثة العهد تفرض بفئات تصاعدية على كافة الأملاك والأموال والحقوق المنتقلة بالإرث أو بالوصية أو بالهبة أو بالوقف أو بأى شكل آخر للانتقال لايجرى لقاء تعويض . وعلى الرغم من أنه يؤمل أن ترتفع حصة الضرائب المباشرة فى الإيرادات العامة بسبب ارتفاع الإيراد من الضريبتين على الأرض وعلى التركات فإن الصفة الغالبة لنظام الضرائب اللبنانى هى أنه رجعى الأثر يقع معظم عبئه على عاتق الأشخاص الأقل قدرة على تحمل ذلك العبء .

(٢) المصروفات العامة :

يتسرب حوالى ٤٥ بالمائة من جملة المصروفات العامة إلى الإدارة العامة وخدمات الأمن والعدالة ، على أن أهم باب منفرد للصرفيات هو الأمن إذ أنه يستهلك حوالى ثلاثين بالمائة من المجموع العام ، وهذا ناتج من اضطرار لبنان عند استلامه زمام مقدراته عند الاستقلال إلى إنشاء جهاز أمن متزايد

الحجم والكلفة بدلا من ذلك الذى كانت السلطة الفرنسية تقوم بأعبائه أيام الانتداب ، ويوجه أربعين بالمائة من المصروفات إلى الحقل الاقتصادى والاجتماعى ، على أن هذه النسبة لا تعبر تماما عن جميع ماينفق فى هذين الحقلين لأن قسما كبيرا من النفقات الإنشائية غير الواردة فى الميزانية العادية يصرف على الخدمات الاجتماعية والمشاريع الاقتصادية العمرانية مثل إنشاء مطار بيروت الدولى وعمليات الرى فى الميمونة والقاسمية وما شاكل ذلك، أما الرقابة على المصروفات فكانت حتى الماضى القريب غير دقيقة مما أدى إلى ضياع فى الأموال العامة إما تبذيرا أو إهمالا أو ابتزازا ،ولكنها اليوم قد تحسنت تحسنا كبيرا وأصبحت محكمة إلى حـــد بعيد بفضل إنشاء ديوان المحاسبة ومنحه صلاحيات واسعة ، وذلك بمرسوم اشتراعى صدر فى العهد السياسى الجديد .

(ب) تقييم النظام المالى الحكومى فى لبنان :

أحاول الآن تقييم النظام المالى فى لبنان من حيث صلاحيته للأغراض التى يفترض أن يخدمها، وأبدأ بنظام الضرائب .

١ — نظام الضرائب :

تعتمد الخزينة اللبنانية فى إيرادها اعتمادا قصيا على الضرائب غير المباشرة المفروضة على سلع الاستهلاك كالبنزين والكاز والتبغ والملح . وإذا ذكرنا أيضا أن الضرائب المباشرة منها ماهو ثابت وماهو تصاعدى ولكن بتدرج بطىء إلى حدود منخفضة، وإن واقع التحصيل يظهر نجاح ذوى المداخيل الكبيرة وذوى النفوذ السياسى فى التهرب ولو جزئيا من عبء الضريبة ، وعدم مقدرة ذوى المداخيل الصغيرة وخاصة المداخيل من الرواتب والأجور والمعاشات على التهرب من الضريبة ، إذا ذكرنا ذلك ظهر لنا جليا أن تحمل عبء الضريبة غير عادل اجتماعيا ، ومن شأنه أن يحافظ على الفروق الحالية فى توزيع الدخل بل وفى بعض الحالات أن يزيدها .

٢ — أبواب الصرف :

إن الخدمات الاجتماعية من شأنها أن تكون لفائدة ذوى المداخيل الصغيرة، وأن تقوم مقام دخل إضافى لهم ، غير أن هذه الخدمات ضئيلة فى لبنان ولهذا فإن مفعولها فى توزيع الدخل ضئيل أيضا .على أنه يجب أن نذكر أن نصيب هذه الخدمات وعلى الأخص الصحية العامة والتعليم العام المجانى فى تزايد مستمر، مما يؤدى حتما إلى استفادة المنتفعين من هذه الخدمات وهم على الغالب ينتمون إلى الطبقات الفقيرة ، وهذا يؤدى فى الواقع إلى إعادة توزيع الدخل فى صالح الطبقات الفقيرة .

الفهرس





